المشهد السياسي الداخلي

اليمين الجديد يغير قواعد «اللعبة»

أنطوان شلحت

مدخل

بالإضافة إلى تعاقب قضايا الفساد التي لاحقت وما تزال تلاحق رئيس الحكومة الإسرائيلية زعيم اليمين الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، والتي اتخذت مسارًا متسارعًا خلال العام ٢٠١٦ المنصرم، اتسم المشهد السياسي- الحزبي الداخلي في إسرائيل في هذا العام بعديد الإجراءات التي توضّح طبيعة سلطة (نظام) آخذة بالتبلور في إسرائيل في ظل أداء الحكومات اليمينية المتتالية برئاسة نتنياهو وتحت وطأة ممارساتها الداخلية، بالأساس إزاء المواطنين الفلسطينيين، لكن في الوقت عينه إزاء سائر ألوان الطيف السياسي- الحزبي (اقرأ عن قضايا الفساد ومدلولاتها في فصل المشهد الاجتماعي، وعن آخر الممارسات إزاء الفلسطينيين في فصل الفلسطينيين في إسرائيل ضمن هذا التقرير).

تم وضع «البنى التحتية» لإجراءات التي شهدها العام المنتهي، منذ عدة أعوام. وسبق لنا أن أشرنا إليها في مثل هذه الفصل ضمن تقارير الأعوام الفائتة.

وفي واقع الأمر، فإن الإجراءات التي شهدها العام المنتهي، تم وضع «بُناها التحتية» منذ عدة أعوام. وسبق لنا أن أشرنا إليها في مثل هذه الفصل ضمن تقارير الأعوام الفائتة.

وبغية مدّ خط تطابقي بين فصل العام الحالي وفصل العام الماضي، سأستعيد في هذا المدخل بادئ ذي بدء ما ثبتناه في كلمات الإجمال التي انتهى بها هذا الأخير:

«أوردنا في نهاية مثل هذا الفصل ضمن التقرير الإستراتيجي السابق (للعام ٢٠١٥)، عدة توقعات تشير إلى أن إسرائيل تسير بخطى حثيثة نحو دولة دينية أكثر وديمقراطية أقل. وكانت في معظمها توقعات متأثرة بقراءة معمّقة لتداعيات التغيرات الديمغرافية

التي شـهدتها إسـرائيل فـي الأعوام الأخيرة ووقـف في صلبها ازدياد قـوة المجموعات الحريدية (المتشـّددة دينيًا) والدينية وما نجم وقد ينجم عن ذلك من تغيّرات تنعكس على الثقافة السياسية.

وأشار بعض أصحاب هذه التوقعات إلى أنه في الوضع الذي تزداد فيه قوة المجموعات الدينية ـ القومية، من الطبيعي أن يحدث اصطدام مع القيم الديمقراطية وحُكم القانون. وبناء على ذلك ليس من العجيب أن يتصاعد الجدل حول موضوع الدولة اليهودية والدولة الديمقراطية في أوسـاط الجمهور الإسـرائيلي. وعلى هذه الخلفية تجري المحاولات لسن قوانين غير ديمقراطية في الكنيست لها غاية مشتركة واحدة هي إقصاء الآخر واضطهاد الأقليـات. وسـاهم تأليف حكومـة يمينية– حريدية بعد الانتخابـات العامة التي جرت في العام ٢٠١٥ في تسريع هذه الخطى.

وثمـة مـن يعتقـد أن كل الإجـراءات والقوانين التي تتسـبّب بتـآكل الديمقراطية، يتم اتخاذها بشـكل منهجي من جانب نتنياهو، وأنها أوصلت إسـرائيل إلى حالة ديمقراطية متهاوية.

يتم اتخاذ كل الإجراءات والقوانين التي تتسبّب بتآكل الديمقراطية، بشكل منهجي من جانب نتنياهو، وقد أوصلت إسرائيل إلى حالة ديمقراطية متهاوية.

ويتجلّى هذا الأمر على نحو خاص في عملية اتخاذ القرارات. ففي الدول الديمقراطية تتخذ قرارات الحكم من خلال عملية توازنات وكوابح وتسوية بين المصالح المختلفة الممثلة في الحكومة. لكنها في إسـرائيل هي من صنع رجل واحد. فمثلًا كان ينبغي اتخاذ قرار بشـأن خطة الغاز من جانب رئيس الحكومة ووزير المالية ووزير الاقتصاد. فجرى تحييد وزير المالية، وتم استبدال وزير الاقتصاد برئيس الحكومة.

وفـي موضوعات حرب أو سـلام، على رئيس الحكومـة أن يحصل، وهو يحصل، على موافقة وزير الدفاع، وموافقة وزير الخارجية الذي هو رئيس الحكومة.

ومعـروف أن نتنياهو هو رئيس حكومـة فيها هو أيضًا القائم بأعمال رئيس الحكومة، وكذلـك وزيـر الخارجية، ووزير الإعـلام (الاتصال)، ووزير الاقتصـاد والصناعة، ووزير التنميـة الإقليميـة، وتحـت تصرفه صحيفـة هي نوع من البوق الشـخصي («يسـرائيل هَيوم»)، ويسـتطيع أن يجري مقابلات متى يشـاء وبقدر ما يشـاء مع أي وسيلة إعلامية، وأي تعيين في منصب رفيع في الأمن وفي الاقتصاد وفي السلك الدبلوماسي هو المسؤول عنه فقط، وهو الذي يلغي سياسـيًا أي منافس محتمل له، ويعطي الضوء الأخضر لوزير التربية والتعليم في حكومته كي يمنع تدريس كتب، ولا يدين ملاحقة كتاب وفنانين بسبب آرائهم، ورجال الدين المتشددون هم من بين أفضل أصدقائه.

ويرى أصحاب هذا الاعتقاد أن خطر خسارة الديمقراطية وجودي على إسرائيل، وثمة بينهم من يبالغ ويعرب عن اعتقاده بأنه أكبر من خطر القنبلة الإيرانية النووية.

فضلًا عن ذلك، فإن النهج المسيطر على سياسة الحكومة هو النهج القومي ـ المسياني من خلال ممثليه الذين يشغلون حقائب وزارية مهمة مثل التربية والتعليم، والثقافة والرياضة، والعدل، والأمن الداخلي، والهجرة، والسياحة، والتمثيل في الأمم المتحدة. وهذا النهج ينعكس على السياسة الداخلية بقدر ما ينعكس على السياسة الخارجية ولا سيما إزاء الفلسطينيين.

ولا بُدّ من الإشارة إلى أن أداء ما يسمى «معسكر الوسط– اليسار» لا يزلزل هذا النهج، إن لم يكن يخدمه. وبالنسبة إلى القضية الفلسطينية فإن اصطفاف هذا المعسكر وراء مقولتي «استحالة تطبيق حل الدولتين» و«عدم وجود شريك فلسطيني للسلام»– كما تجسّد بالتزامن مع الانتهاء من كتابة هذا الفصل (شباط ٢٠١٦) في خطة رئيس حزب «العمل» وتحالف «المعسكر الصهيوني» عضو الكنيست إسحق هيرتسوغ، زعيم المعارضة، التي تنص على وجوب الانفصال عن الفلسطينيين من جانب واحد، جعله يتناءى عن طرح نفسه كبديل سلطوي جدي، وفتح شهية اليمين المتطرّف على الهروب من مستحقات التسوية والادعاء بأنه لا يمكن التوصل إلى تسوية كهذه وفق المبادئ الرائجة في العالم».

سيركز هذا الفصل على أحدث مفاعيل تلك الإجراءات، وسيتوقف عند أبرز إحالاتها، وعند أهم التغيرات الاجتماعية التي تتيح إمكان اتخاذها.

وسنقوم بذلك عن طريق عكس جوانب من الجدل الدائر داخل إسرائيل بهذا الخصوص.

عندما اختار نتنياهو شركاء ائتلاف حكومته الرابعة، قدّم لهم تنازلات شفّت عن تحقيق مطالبهم كافة وأساسًا في كل ما يتعلق بالميزانيات وما يُسمّى «قضايا مبدئية».

١. توسيع حكومة نتنياهو الرابعة مع آخر «شركائه الطبيعيين»

عندما اختار نتنياهو شركاء ائتلاف الحكومة الإسرائيلية الـ٣٤ وحكومته الرابعة، قدّم لهم تنازلات شفّت عن تحقيق مطالبهم كافة وأساسًا في كل ما يتعلق بالميزانيات وما يُسمّى «قضايا مبدئية»، وأشرنا في حينه إلى أن هذه الخطوة كانت بمثابة دليل قاطع على إصراره على أن يؤلف أولًا وقبل أي شيء حكومة يمينية وحريدية ضيّقة.

ونجم هذا الأمر عن عدة أمور، لعل أبرزها تطبيق «دروس» استخلصها من تشكيل حكومته السابقة (الثالثة) عندما قرّر تقديم موعد الانتخابات، وهو ما أكده نتنياهو أيضًا فور ظهور نتائج تلك الانتخابات.

من المعروف أن أحد أسباب إجراء الانتخابات العامة للكنيست الـ٢٠ (يوم ١٧ آذار ٢٠١٥) بعد عامين من الانتخابات التي سبقتها، يكمن في نتائج انتخابات ٢٠١٣، إذ إنه عند انتهاء تلك الانتخابات أراد نتنياهو أن يشكل ائتلافًا مع من أسماهم «شركاءه الطبيعيين» والذين بلغ عددهم ٦١ عضو كنيست بالإضافة إلى حزب آخر، لكن وكنتيجة

لتحالف خاص غير مألوف نشأ بين حزبي «البيت اليهودي» و«يوجد مستقبل» فُرضت على نتنياهو حكومة كان تكوينها مغايرًا لرغباته، مؤلفة من «الليكود- بيتنا» (تحالف حزبي الليكود و «إسرائيل بيتنا») وأحزاب «يوجد مستقبل» و «البيت اليهودي» و«الحركة» من دون أحزاب متدينة، وقد عانت هذه الحكومة من عقبات كبيرة.

ولدى عرض الحكومة الـ٣٤ على الكنيست يوم ٢٠١٥/٥/١٤ تبين أنها تستند إلى دعم خمسة أحزاب يمينية وحريدية متطرفة تضم مجتمعة ٦١ عضو كنيست موزعين على النحو التالي: الليكود (٣٠ مقعدًا)؛ حزب «كلنا» برئاسة موشيه كحلون (١٠ مقاعد)؛ حزب «البيت اليهودي» (٨ مقاعد)؛ حزب شاس (٧ مقاعد)؛ حزب يهدوت هتوراة (٦ مقاعد). وقرّر حزب «إسرائيل بيتنا» برئاسة عضو الكنيست ووزير الخارجية السابق أفيغدور ليبرمان في آخر لحظة عدم الانضمام إلى حكومة نتنياهو. وقال ليبرمان إن السبب الحقيقي الذي حدا به إلى عدم ضم حزبه إلى الائتلاف الحكومي هو ترك رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو «المعسكر القومي»، وأكد أن الأخير بهذه الخطوة لم يعد ينتمي إلى اليمين.[1]

كان يمكن لدخول ليبرمان إلى الائتلاف الحكومي في بداية تشكله أن يضعف مركزه التفاوضي وشروط انضمامه وخاصة بعد التراجع الكبير الذي مُني به حزبه في انتخابات ٢٠١٥ بحصوله على ستة مقاعد فقط.

وردًا على اتهام نتنياهو لليبرمان بأنه كان خطط للانضمام إلى «حكومة يسارية» بهدف إسقاط حكومة اليمين برئاسة الليكود، قال رئيس «إسرائيل بيتنا» إنه لا يحق لنتنياهو أن يتحدث باسم اليمين أو «المعسكر القومي» ولا سيما أنه صوّت في حينه إلى جانب خطة الانفصال عن قطاع غزة (٢٠٠٥). وأكد أن نتنياهو رفض مطلب «إسرائيل بيتنا» بإدراج بندين ضمن الاتفاقيات الائتلافية لحكومته الجديدة، ينص الأول على وجوب القضاء على سلطة «حماس» في قطاع غزة، وينص الثاني على مواصلة أعمال البناء في الكتل الاستيطانية في الضفة الغربية والأحياء (المستوطنات) اليهودية في القدس الشرقية. واستمر ليبرمان في اتهام حكومة نتنياهو الرابعة، على ضوء موقفها من الهبّة الشعبية الفلسطينية في الضفة الغربية، والأنفاق الهجومية من قطاع غزة، وأعضاء الكنيست العرب، بأنها تمارس سياسة تتسم بالانهزامية والدجل.

غير أن عدم انضمام ليبرمان إلى الائتلاف الحكومي كان بالإمكان تفسيره من خلال الأسباب التالية:

- أولًا: كان يمكن لدخول ليبرمان إلى الائتلاف الحكومي في بداية تشكله أن يضعف مركزه التفاوضي وشروط انضمامه وخاصة بعد التراجع الكبير الذي مُني به حزبه في انتخابات ٢٠١٥ بحصوله على ستة مقاعد فقط، ففضل البقاء في الخارج حتى تتوفر اللحظة المناسبة للانضمام بشروط أفضل من الشروط المتوفرة في البداية. وقد ظهر ذلك في إتمام الاتفاقيات الائتلافية مع حزبي الحريديم (شاس

ويهدوت هتوراة) قبل التوصل إلى اتفاق مع ليبرمان وهو رئيس حزب يحمل توجها معاديا لبعض أجندات الأحزاب الدينية في مسألة الدين. فقد عبر أعضاء من حزب «إسرائيل بيتنا» عن الاعتقاد بأن الليكود يتعامل معهم وكأنهم في الائتلاف بشكل مفهوم ضمنا، من دون إبداء أي احترام للحزب، وخاصة بعد تراجع الحزب في الانتخابات، حيث أشار هؤلاء إلى أن الليكود يعتبر الحزب في جيبه وينظر إلى دخوله للائتلاف كأمر مفروغ منه[٢].

- ثانيا: أراد ليبرمان أن يعيد إنتاج صورته كبديل لنتنياهو وكممثل وحيد وأصيل لليمين الحقيقي في إسرائيل، ووجد ذلك من خلال البقاء خارج الائتلاف الحكومي (وليس في المعارضة) والهجوم على سياسات نتنياهو من اليمين.
- ثالثا: بناء على العاملين السابقين، اعتقد ليبرمان أن بقاءه خارج الائتلاف (ليس في المعارضة الرسمية) هو الكفيل بإعادة ترميم مكانته الشخصية ودور حزبه كفاعل سياسي مهم على الساحة السياسية عامة، وفي اليمين خاصة. وكانت معادلته أنه إذا دخل بعيد الانتخابات سيدخل من مكان الضعيف المهزوم، بينما إذا انتظر قليلا فإنه قد يدخل دخول الفاتحين المنتصرين.

بناء على هذا كله اتخذ ليبرمان موقفا إيجابيا من دخول الحكومة بعد الإعلان عن احتمال دخول «المعسكر الصهيوني» إلى الحكومة في أيار ٢٠١٦، وأشارت تحليلات كثيرة إلى أنه تبنى هذا الموقف لاعتقاده بأن لحظة انتصاره التي انتظرها سوف تغيب نهائيا بدخول «المعسكر الصهيوني» إلى الحكومة.

في بداية حزيران ٢٠١٦ انضم حزب «إسرائيل بيتنا» إلى الحكومة، وتم تعيين عضوي كنيست من هذا الحزب كوزيرين، وهما رئيس الحزب أفيغدور ليبرمان كوزير للدفاع مكان الوزير الليكودي موشيه يعلون، وسوفا لاندفر كوزيرة لاستيعاب الهجرة.

وفي بداية حزيران ٢٠١٦ انضم حزب «إسرائيل بيتنا» إلى الحكومة، وتم تعيين عضوي كنيست من هذا الحزب كوزيرين في الحكومة، وهما رئيس الحزب أفيغدور ليبرمان كوزير للدفاع مكان الوزير الليكودي موشيه يعلون، وسوفا لاندفر كوزيرة لاستيعاب الهجرة مكان الوزير الليكودي زئيف إلكين. ومع انضمام هذا الحزب إلى الائتلاف الحكومي ازداد عدد أعضائه من ٦١ عضو كنيست إلى ٦٦ عضوا (بعد انقسام عضو كنيست من حزب «إسرائيل بيتنا» احتجاجا على انضمامه للائتلاف).

ومثلما قلنا، فور الإعلان عن حدوث تقدم في المباحثات الائتلافية بين حزبي العمل والليكود والتي بدأت سرا ثم تم الإعلان عنها عند اقترابها للنهاية، نظم ليبرمان مؤتمرا صحافيا أعلن فيه للمرة الأولى مطالبه الوزارية التي امتنع عن الإعلان عنها سابقا مبررا ذلك بالتصاقه بالمبادئ بدل المقاعد. وأعلن ليبرمان استعداده للانضمام إلى الائتلاف في حالة تسلمه حقيبة الدفاع، وكان هذا التصريح كافيا لليكود لبدء مباحثات معه للانضمام للائتلاف الحكومي.[٣] ولم يخف غالبية أعضاء الليكود من الوزراء وأعضاء الكنيست تفضيلهم لليبرمان على حزب

العمل، لا بل خرجوا بتصريحات علنية شديدة اللهجة ضد ضم حزب العمل للحكومة، معتبرين أن تفضيل حزب العمل على حزب ليبرمان سيضر بالليكود انتخابيا وسيشكل خيانة لجمهور اليمين.[٤] وكان تأييد دخول ليبرمان إلى الائتلاف الحكومي محل إجماع بين كتل الائتلاف أيضا، فلم يعترض أحد حتى على إشغاله منصب وزير الدفاع، بل بالعكس رأى قسم كبير من أعضاء الليكود و«البيت اليهودي» أن هذه فرصة للتخلص من يعلون الذي كان على خلاف مع أعضاء الليكود حول الموقف من قضايا عينية منها الموقف من الجندي الإسرائيلي إليئور أزاريا الذي أطلق النار على الشاب الفلسطيني عبد الفتاح الشريف في الخليل حتى وهو جريح وملقى على الأرض فأجهز عليه، وتصريحات رئيس هيئة الأركان ونائبه وغيرها من قضايا عينية تخص المسألة الفلسطينية، الأمر الذي أدى بالنهاية إلى استقالة يعلون وانسحابه مؤقتا من الحلبة السياسية.

كما جاء دخول ليبرمان إلى الحكومة عقب الحديث عن «مبادرة إقليمية لتسوية الصراع الفلسطيني– الإسرائيلي»، وأكدتها تصريحات أدلى بها الرئيس المصري، وينسجم هذا التوجه مع الموقف الإسرائيلي الذي يرى في الحلول الإقليمية مدخلا لتسوية المسألة الفلسطينية، وهي المبادرة التي وظفها إسحق هيرتسوغ رئيس حزب العمل أيضا لتسويق مباحثات الانضمام للحكومة، والتي كانت لها معارضة شديدة أيضا داخل حزبه.

كما جاء عشية انعقاد مؤتمر وزراء خارجية نحو ٢٨ دولة في باريس للدفع قدمًا بالمبادرة الفرنسية لتسوية القضية الفلسطينية.

وبرّر نتنياهو توسيع الحكومة قائلًا: «إن أمامنا تحديات كبيرة وكذلك ثمة فرص غير قليلة. ومن بين أسباب وجود هذه الفرص التغيرات المضطردة في منطقة الشرق الأوسط والتي يلزم أن نتعامل معها».

ويشكل ملحق «الخطوط العريضة لسياسة الحكومة» جزءًا لا يتجزأ من الاتفاق الائتلافي مع ليبرمان.

وبحسب ما أشرنا ضمن تقارير سابقة، ينص البند الأول من الملحق على أن «للشعب اليهودي حقًا غير قابل للتقويض في دولة ذات سيادة في أرض إسرائيل– وطنه القومي والتاريخي». وينص بند آخر على أن «تدفع الحكومة إلى الأمام عملية سياسية وتسعى إلى اتفاق سلام مع الفلسطينيين ومع كل جيراننا، من خلال الحفاظ على المصالح الأمنية والتاريخية والقومية لإسرائيل. وفي حال تحقيق اتفاق كهذا سيتم طرحه للمصادقة عليه في الحكومة والكنيست، وإذا ما دعت الحاجة وفقًا للقانون سيطرح لاستفتاء شعبي».

وكما ذكرنا، بموجب الاتفاق الائتلافي يحصل «إسرائيل بيتنا»، في مقابل جلب أعضاء حزبه الخمسة في الكنيست إلى الائتلاف (الذي سيصبح مستندًا من الآن

كان تأييد دخول ليبرمان إلى الائتلاف الحكومي محل إجماع بين كتل الائتلاف أيضا، فلم يعترض أحد حتى على إشغاله منصب وزير الدفاع، بل بالعكس رأى قسم كبير من أعضاء الليكود و«البيت اليهودي» أن هذه فرصة للتخلص من يعلون.

فصاعدًا إلى ٦٦ عضو كنيست)، على حقيبة الدفاع التي سيتولاها ليبرمان (وهي تقليديًا أهم وظيفة في إسرائيل بعد وظيفة رئيس الحكومة)، ويتولى عضو كنيست آخر من هذا الحزب حقيبة استيعاب المهاجرين الجدد. بالإضافة إلى ذلك سيُعيّن أعضاء كنيست من هذا الحزب في المناصب التالية: نائب رئيس الكنيست، عضو في لجنة الاقتصاد البرلمانية، عضو في المجلس الوزاري المصغر للشؤون الاجتماعية – الاقتصادية، عضو في اللجنة الوزارية لشؤون الرموز والمراسم، عضو في اللجنة الوزارية لشؤون سن القوانين.

ويقضي الاتفاق بأن يعمل حزبا الليكود و«إسرائيل بيتنا» على تشكيل لجنة وزارية لتشجيع الهجرة اليهودية واستيعابها، وأن يترأسها وزير من الحزب الأخير.

واتفق الحزبان على طرح مشروع قانون يسمح للمواطنين الإسرائيليين خارج البلاد بالتصويت لانتخابات الكنيست. كما اتفقا على طرح ميزانية عامة للدولة لسنتين، وطرح إصلاحات في طريقة الحكم وانتخابات الكنيست، وعلى منح تمثيل لحزب «إسرائيل بيتنا» في حال إقامة لجنة وزارية لبلورة صيغة «قانون أساس: إسرائيل الدولة القومية للشعب اليهودي»، وإجراء إصلاحات شاملة في سوقي الاتصالات والإعلام.

كما سيحصل ليبرمان على ١،٤ مليار شيكل (٣٦٠ مليون دولار) من أجل زيادة المعاشات التقاعدية للمتقاعدين ذوي الدخل المنخفض الذين يتكوّن معظمهم من المهاجرين من الاتحاد السوفييتي السابق، ويشكلون القاعدة الانتخابية الأساسية لليبرمان المولود في مولدوفا.

وأثار ضم ليبرمان إلى الحكومة وتعيينه وزيرًا للدفاع مكان موشيه يعلون عاصفة سياسية في إسرائيل، تمثلت ذروتها في استقالة يعلون وإعلانه «عدم ثقته» بنتنياهو. وأعلن هيرتسوغ أنه لن ينضم إلى حكومة يشارك فيها ليبرمان.

أثار ضم ليبرمان إلى الحكومة وتعيينه وزيرًا للدفاع مكان موشيه يعلون عاصفة سياسية في إسرائيل، تمثلت ذروتها في استقالة يعلون وإعلانه «عدم ثقته» بنتنياهو. وأعلن هيرتسوغ أنه لن ينضم إلى حكومة يشارك فيها ليبرمان.

وتتفق عدة تحليلات في إسرائيل على أن نتنياهو «ضرب عصفورين بحجر واحد» من خلال ضم ليبرمان إلى حكومته:

- أولًا، تمكّن من توسيع ائتلافه والمؤلف من ٦١ عضو كنيست فقط، ما يعني أصغر أغلبية في كنيست إسرائيل المؤلف من ١٢٠ مقعدًا. ومنذ فوزه الانتخابي في آذار ٢٠١٥، عكف نتنياهو على محاولة توسيع هذا الائتلاف.
- ثانيًا، استطاع التعجيل في إطاحة وزير الدفاع موشيه يعلون ليس من الوزارة فقط وإنما أيضًا من الكنيست.

ولفت يعلون لدى إعلان استقالته إلى وجود خلافات صعبة مع نتنياهو حول مسائل وصفها بأنها «أخلاقية ومهنية»، وهاجم «العناصر المتشددة والخطرة التي استولت على إسرائيل وحزب الليكود».

ويشـير التحالـف المتجدّد مع ليبرمان، زعيم حزب «إسـرائيل بيتنـا» القومي اليميني المتطـرف ووزيـر الخارجية السـابق الذي اصطدم مرارًا مع نتنياهـو ووصفه أخيرًا بأنه «كاذب ومحتـال» واتهمـه بأنه غير قادر على اتخاذ القرارات، إلى «المسـافات» التي يبدو رئيس الحكومة مستعدًا لقطعها من أجل الحفاظ على حكمه.

٢. تحولات داخل الليكود

بالوسع القول إن استقالة موشيه يعلون من الكنيست، وتفضيل ليبرمان على هيرتسوغ، يعكسان التحولات الجارية داخل حزب الليكود الحاكم.

ترجع هذه التحولات في أحد أهم أسبابها إلى إقصاء نخب ليكودية قديمة ذات توجهات ليبرالية على مدى الدورات الثلاث الأخيرة للكنيست وبشكل تدريجي، وقد تسلمت مكانها نخـب جديـدة تنتمي إلى الصهيونيـة الدينية من ناحية فكريـة، أو تحمل توجهات يمينية متطرفة تشـبه توجهات اليمين المتطرف في أوروبا ولا سـيما فيما يتعلق بالحقوق المدنية والسياسية الفردية. كما أن النخب الأشكنازية اليمينية تراجعت في الليكود لصالح قيادات يهودية شرقية تحمل أجندات غير ليبرالية وغير ديمقراطية ومعادية للعرب، وكذلك للنخب الأشـكنازية القديمة مما يُعرف بـ «اليسار الصهيوني». وتشترك هذه النخب الجديدة في الليكود مع أغلبية النخب القديمة في فكرة «أرض إسـرائيل الكاملة»، لكنها تختلف فيما بينها بالنسـبة للحقوق المدنية والسياسـية للفلسطينيين، ففي حين أن النخب القديمة تريد إعطـاء الفلسـطينيين حقوقا سياسـية ومدنية فرديـة كاملة في إطار «السـيادة اليهودية على الأرض»، فإن النخب الجديدة تؤسـس فعليا لنظام أبارتهايد، يجسـد إبقاء السيطرة الإسرائيلية على الأرض وضم مناطق من الضفة الغربية إلى السيادة الإسرائيلية وحرمان الفلسطينيين من أي حقوق سياسية ومدنية متساوية وكاملة.

تعكس استقالة موشيه يعلون من الكنيست، وتفضيل ليبرمان على هيرتسوغ، التحولات الجارية داخل حزب الليكود الحاكم.

في العام الفائت أثارت قضية عضوية شخص يسمى يوآف إلياسي الملقب بـ«الظل» إلى الليكود مسـألة التغيرات التي طرأت على قيادة وعضوية هذا الحزب في الأعوام الأخيرة. و«الظل» هو مغني راب وشخصية تمثل الحالة الشعبوية المتطرفة والعنصرية في الشـارع الإسـرائيلي وله أنصار يقدرون بعشـرات الآلاف يتابعون تعليقاته على شـبكة التواصل الاجتماعـي، أعلن عن نيته الانضمام إلى حـزب الليكود، وقاد فكرة انضمامه إلى الحزب عضو الكنيسـت أورن حزان، وهو يهودي شـرقي عمل سـنوات طويلة في كازينوهات في بلغاريا ويسـكن في مسـتوطنة أريئيل ويمثل الحالة الشعبية والشـعبوية المتطرفة في المجتمع الإسـرائيلي. وأشـار حزان إلى أن «الظل» هو بداية سلسلة من العضوية في الليكود لشخصيات تنسجم مع مواقف هذا الأخير الشعبوية

الفاشية المتطرفة.[٥] ولاقى انضمام «الظل» إلى الليكود صمتا لدى غالبية قيادة الليكود الممثلة في الكنيست، والتي تخشى من معارضة عضويته خوفا من أتباعه على شبكات التواصل الاجتماعي، وأتباعه على أرض الواقع والذين يسمون أنفسهم «أسود الظل». ولم يكن «الظل» وحده الشخصية التي مثلت انسحاب أو إقصاء النخب القديمة في حزب الليكود وظهور نخب جديدة ذات طابع قومي- ديني من جهة، وذات طابع شعبوي- فاشي من جهة أخرى. فمثلا دخل إلى كتلة الليكود في الكنيست مؤخرا يهودا غليك، وهو متدين يهودي متطرف كان رأس الحربة في اقتحامات اليهود للمسجد الأقصى المبارك، ويسعى إلى تقسيم الحرم القدسي زمانيا ومكانيا بين اليهود والفلسطينيين المسلمين. وهناك شخصيات ظهرت في الدورات السابقة مثل عضو الكنيست موشيه فيغلين، وهو يحمل توجهات يمينية متطرفة تنسجم مع توجهات حركة كاخ الفاشية المحظورة، وكان قبل سنوات على هامش فكر الليكود وتحول فكره إلى تيار مهم في الليكود.

لاقى انضمام «الظل» إلى الليكود صمتا لدى غالبية قيادة الليكود الممثلة في الكنيست، والتي تخشى من معارضة عضويته خوفا من أتباعه على شبكات التواصل الاجتماعي، وأتباعه على أرض الواقع والذين يسمون أنفسهم «أسود الظل».

كما بدأ المستوطنون يتغلغلون إلى صفوف الليكود للتأثير على سياسته تجاه الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي عامة، وتجاه المستوطنات خاصة، فظهرت نخبة من قيادة الليكود من المستوطنين الذي ينتمون للصهيونية الدينية، وقد ظهر ذلك في تمثيلهم في قائمة الليكود وفي تصويت المستوطنين لليكود مقابل حزب «البيت اليهودي» الذي يمثل المستوطنين وأبناء الصهيونية الدينية، حيث حصل الليكود في الانتخابات الأخيرة على نسبة تأييد داخل المستوطنات، معقل «البيت اليهودي»، تصل إلى حوالي ٢٣ بالمئة، بينما تراجع «البيت اليهودي» إلى ٣٨ بالمئة.[٦]

وبالتوازي مع هذا زاد عدد النواب المستوطنين في الكنيست كما يوضح الجدول التالي:

	ليكود	المعسكر الصهيوني	القائمة المشتركة	يوجد مستقبل	كلنا	البيت اليهودي	شاس	يهدوت هتوراة	إسرائيل بيتنا	ميرتس	المجموع
	٣٠	٢٤	١٣	١١	١٠	٨	٧	٦	٦	٤	
مستوطنون	٤	١	—		—	٥	—	—	١	—	١١
من القدس بمن فيهم مستوطنون	٦	١	—	١	١	١	١	٥	—	—	١٦

بدأ المستوطنون يتغلغلون إلى صفوف الليكود للتأثير على سياسته تجاه الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي عامة، وتجاه المستوطنات خاصة، فظهرت نخبة من قيادة الليكود من المستوطنين الذي ينتمون للصهيونية الدينية.

* ملاحظة: تبلغ نسبة المستوطنين في الضفة الغربية من دون القدس من إجمالي عدد السكان اليهود ٦,٢٥ بالمئة، وهذا يعني أنهم في الكنيست من دون القدس ضعفا نسبتهم بين اليهود تقريبا.[٧]

وأثـار احتضـان الليكود لـ«الظل» جدلًا واسـعًا في أوسـاط هذا الحـزب خاصة وفي السـاحة السياسية ـ الحزبية الإسـرائيلية عامة، فيما طالبت مجموعة من أعضاء الحزب ونشـطائه رئيسَ الحزب ورئيسَ الحكومة، بنيامين نتنياهو، في رسـالة خاصة وجههوها إليـه، بمنـع ضم «الظـل» إلى الحزب «حفاظا علـى صورته»، إذ إنه (الليكـود) «لا يُعتبر يمينًـا متطرفـا»! بينما اعتبر أعضاء كنيسـت كانوا أعضاء فـي الليكود من قبل وانتقلوا إلـى أحـزاب أخـرى أن انضمام «الظل» إلـى حزب الليكود الحالي «ليـس مفاجئا وليس مثيرا» (تسيبي ليفني) وأن «الظل هو الوجه الحقيقي لليكود الذي هرب منه تلامذة زئيف جابوتنسـكي منذ زمن بعيد» (يوئيل حسـون). في المقابل، اعتبر عضو الكنيسـت أورن حزان، الذي «جنّد» مغني الراب إلى عضوية الليكود، أن «انضمام الظل يعني إضافة قوة هائلة إلى الليكود»! بينما قال «الظل» إنه يخطو هذه الخطوة لأنه يريد «إعادة الليكود إلى ما كان عليه في السابق ـ يمين خالص»!

كما قوبل انضمام «الظل» إلى الليكود باسـتياء وقلق كبيرين من جانب عدد من قادة الليكود الحاليين والسابقين الذين رأوا في ذلك «استمرارا لمحاولات جرّ الليكود إلى مزيد من التطرف والشعبوية التعصبية». ومن بين القادة الحاليين، برزت بشكل خاص معارضة عضوي الكنيسـت تسـاحي هنغبي وبيني بيغن، إذ أكد الأخير أن «دسـتور الليكود يتيح عـدم الموافقـة على انضمام شـخص ما إلى الحـزب، وينبغي تطبيق ذلك على إلياسـي». وأضاف بيغن: «من المحظور ضم شخص يمارس البلطجية ويفاخر بها ويحرّض الآخرين على سـلوك مماثل. وحين يقدم ترشـيحه إلى الليكود، فإنه يلقي بظله عليّ أنا أيضا». أما الوزير وعضو الكنيسـت السابق دان مريدور، أحد القادة البارزين السابقين لليكود، فقد اعتبر أن «الظل يجسـد فظاظة غير مقبولة. وكنت أتوقع من قيادة الليكود تشـكيل قدوة للسلوكيات الأخلاقية والتربوية وليس للتعاطف مع مثل هذه الظواهر. وأنا شخصيا كنتُ قـد قلـت في حينه: كل مَـن يصوّت لفيغلين أرجو أن لا يصوّت لي»! وعبر مريدور عن قلق عميق حيال ما يحصل في «بيتي السياسـي السـابق»، كما يصفه، خلال الأعوام الأخيرة مؤكدًا «أجد صعوبة كبيرة في قبول طريق الليكود الحالية. الأمر يبدو غير جيد إطلاقا».

تجـدر الإشـارة إلى أن مريدور هو نجـل إلياهو مريدور، أحد قادة عصابة «إيتسـل» الصهيونية ثم عضو الكنيسـت الإسـرائيلي عن حركة «حيروت» و«غاحل». وكان مريدور الابـن قد أشـغل منصب سـكرتير حكومـة مناحيم بيغن فـي أواخر سـبعينيات وأوائل ثمانينيـات القرن العشـرين الفائت، ثم انتخب عضوا في الكنيسـت فـي قائمة «الليكود» في العام ١٩٨٤. وفيما بعد، أشغل منصب وزير العدل ثم وزير المالية. وبعد أن عاد إلى النشـاط السياسـي ضمن قائمة «الليكود» بعد «فترة اسـتراحة» استمرت بضعة أعوام،

قوبل انضمام «الظل» إلى الليكود باستياء وقلق كبيرين من جانب عدد من قادة الليكود الحاليين والسابقين الذين رأوا في ذلك «استمرارا لمحاولات جرّ الليكود إلى مزيد من التطرف والشعبوية التعصبية».

أشـغل منصب نائـب رئيس الحكومة والوزير المسـؤول عن أجهزة الاسـتخبارات ولجنة الطاقة النووية. ولكن، في الانتخابات التمهيدية الداخلية (برايميرز) التي جرت في حزب الليكود تحضيرا لانتخابات الكنيسـت الـ ١٩، فـي كانون الثاني ٢٠١٣، تعرض مريدور لحملة «تصفية» وتم اقصاؤه إلى مكان غير مضمون في قائمة مرشـحي الليكود. وعشـية الانتخابات للكنيسـت الـ ٢٠، في آذار ٢٠١٥، أعلن مريدور أنه لن يصوّت لحزب الليكود وقائمته برئاسـة بنيامين نتنياهو. ويشغل مريدور اليوم منصب رئيس اللجنة الإدارية في معهد «بتسلئيل» للفنون ومحاضر في كلية العلوم السياسية في جامعة هارفارد.

وقـال مريـدور، فـي مقابلـة مطولـة نشـرتها معـه صحيفـة «معاريف» الإسـرائيلية (٢٠١٦/٨/٨)، إن «الموازنـة مـا بين القومي والليبرالي كانت من سـمات الليكود المميزة علـى الدوام. لكنني أخشـى أن هـذا التوازن يتغير ويختـلّ الآن». وأوضح: «حينما تقف القوميـة وحدهـا، دون مـوازِن ليبرالي يؤكد حرية الفـرد وحقوقه، فإنهـا تصبح قوموية (تطرف قومي)... يهمني الشـأن اليهودي بالطبع، لكن اليهودية هي مسـألة قيمية أيضا. إنني أرفض التوجهات التي تتصاعد وتبتغي المسّ بالكوابح المفروضة على السلطة».

مـن ناحيـة أخرى تطرق مريدور إلـى تصريح وزيرة الثقافة، ميـري ريغف (الليكود)، بشـأن «هيئة البث العامة» الجديدة التي سـتكون مسـؤولة عن البث التلفزيوني والإذاعي العام (الجماهيري) في إسـرائيل، وقولها إنه «لا حاجة لنا بهيئة البث العامة إذا لم نكن مسـيطرين عليها»! وقال مريدور إن هذا التصريح «يعكس الروح الحقيقية السـائدة في الليكـود. فهـي (ريغـف) لا تكذب. وهـذا خطير جدا في نظري»! وأضـاف أن ثمة عبارة تتكـرر فـي الليكـود تقول «آن الأوان كي نحكـم». والقصد هو «الحكـم دون أي قيود أو كوابـح». وبرأيـه «هذه ليسـت ديمقراطية. لأن الديمقراطية ينبغي أن تحرسـها وسـائل الإعلام والمحاكم وأن تلجمها. يجب الحذر من مغبة المسـاس بهذه المؤسسـات. فالهجوم على وسائل الإعلام سهل جدا، لكن من دون وسائل إعلام حرة ليست هنالك ديمقراطية». وخلـص مريـدور إلى التأكيـد أن «منظومة القيم الكلاسـيكية التي ميـزت الليكود دائما تواجه مشكلة حقيقية وصعبة الآن»! وتمنى أن «لا يواصل الليكود السير في هذا الطريق الذي يسـير فيه الآن». ورأى مريدور أن إمكان المبادرة إلى خطوة سياسـية ـ حزبية في الانتخابـات المقبلة للكنيسـت بحيث تحول دون قدرة الليكود على تشـكيل حكومة جديدة وارد لأن «كل شيء مفتوح في السياسة»، على حدّ تعبيره.

تتكرر في الليكود تقول «آن الأوان كي نحكم». والقصد هو «الحكم دون أي قيود أو كوابح».

ولم يكن مريدور وحده الذي لم «يعد يجد نفسه في الليكود كبيت سياسي»، ففي الأعوام الأخيـرة سـاهمت أحادية القيـادة في الليكود التـي يمثلها نتنياهو في خـروج الكثير من قيادات هذا الحزب من صفوفه، بسبب صراعها مع نتنياهو على قيادة الحزب وعلى نهجه،

وليس لأسباب أيديولوجية كما هي حال النخب القديمة الليبرالية. وهكذا خرجت من الليكود قيادات كانت عماد الحزب وكانت ترى في نفسها بأنها وريثة نتنياهو في قيادة الحزب، إلا أن سيطرة وهيمنة نتنياهو على الحزب ومؤسساته دفعتاها للخروج من صفوفه والبحث عن آفاق جديدة للعمل السياسي. على سبيل المثال خرج من الحزب، خلال فترة نتنياهو، الوزير السابق غدعون ساعر (يدعي بأنه لم يترك الحزب ولكنه ترك العمل السياسي حاليا)، وكان يرى في نفسه مرشحا ومنافسا لنتنياهو على قيادة الحزب، وخرج منه وزير المالية الحالي موشيه كحلون الذي ترك الحزب وأسس حزبا جديدا («كلنا»)، بالإضافة إلى وزير الدفاع السابق موشيه يعلون الذي خرج لخلافه مع نتنياهو حول نهجه المتطرف ومداراته للتوجهات الشعبوية المتطرفة في الشارع الإسرائيلي.

وبالرغم من أن هذه التحولات تعكس تغيرات تبدو مرتبطة بميزان القوى الحزبي الداخلي وبالصراع على السلطة، إلا إنها تؤثر في سياسة إسرائيل حيال الصراع مع الفلسطينيين.

٣. «استبدال النُخب» لتغيير «قواعد اللعبة الديمقراطية»!

على غرار ما يقوله مريدور، تراكمت عدة شهادات بشأن التحولات المذكورة وما تنطوي عليه من تغيرات عملية.

وأبرز هذه الشهادات تمثلت في مقالة مطولة بقلم رئيس تحرير صحيفة «هآرتس» ألوف بن ظهرت في شهر حزيران ٢٠١٦ في مجلة «فورين أفيرز» الأميركية تحت العنوان « نهاية إسرائيل القديمة... كيف غيّر نتنياهو وجه الشعب»[٨].

يعتقد بن أن إسرائيل بما يسميه «نسختها العلمانية والتقدمية عمومًا انتهت». و«أنه منذ الانتخابات العامة الأخيرة التي جرت في آذار ٢٠١٥، تسارع زخم عدد من النزعات والاتجاهات البطيئة تسارعًا دراماتيكيًا، وإذا ما استمرت فسوف تغير طبيعة البلد في وقت قريب إلى حدّ يتعذّر معه التعرف عليه».

وبرأي بن، التحول الذي حدث إلى الآن عميق ومثير وملفت، إذ إن قادة إسرائيل الحاليين بزعامة رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو- الذي يشير إلى أنه تغير بعد تلك الانتخابات من محافظ يتجنب المخاطرة إلى يمينيّ متطرف- يرون الديمقراطية مرادفة لحكم الأغلبية المُتحرّر من الرقابة، ولا يطيقون صبرًا على الكوابح والضوابط والقيود مثل المراجعة القضائية أو «حماية الأقليات»، نظرًا إلى أن إسرائيل، بالنسبة إليهم، دولة يهودية أولًا وديمقراطية ثانيًا. ويجب ألا يتمتع بالحقوق الكاملة سوى اليهود، بينما يجب التعامل مع الأغيار (الغوييم) بحذر والنظر إليهم بعين الشك. وعلى الرغم من تطرف هذا

يعتقد بن أن إسرائيل بما يسميه «نسختها العلمانية والتقدمية عمومًا انتهت». و«أنه منذ الانتخابات العامة الأخيرة التي جرت في آذار ٢٠١٥، تسارع زخم عدد من النزعات والاتجاهات البطيئة تسارعًا دراماتيكيًا.

الاعتقاد وغلوه إلا إنه واسع الانتشار الآن، حيث وجد استطلاع للرأي نشره «معهد بيو» في آذار (٢٠١٦) أن ٧٩ بالمئة من اليهود الإسرائيليين يؤيدون مبدأ «المعاملة التفضيلية» لليهود، وهو تعبير مغلف بغلالة رقيقة عن التمييز العنصري والديني ضد الآخر غير اليهودي. كما أنه في هذه الأثناء، لم يعد حل الدولتين للصراع مع الفلسطينيين مطروحًا على الطاولة، وتعمل إسرائيل بثبات على تأبيد احتلالها للقدس الشرقية والضفة الغربية. وبالموازاة تتعرض جماعات حقوق الإنسان والمعارضة التي تتجرأ على انتقاد الاحتلال وفضح انتهاكاته إلى الإدانة من جانب المسؤولين، كما سعت الحكومة إلى إصدار قوانين جديدة تقيد أنشطتها، وتدهورت العلاقات العربية- اليهودية إلى الدرك الأسفل، بينما يتفكك المجتمع اليهودي أكثر فأكثر إلى قبائله التكوينية.

استطلاع للرأي نشره «معهد بيو» في آذار (٢٠١٦) أن ٧٩ بالمئة من اليهود الإسرائيليين يؤيدون مبدأ «المعاملة التفضيلية» لليهود.

كما يشير بن إلى أن الغاية التي يسعى نتنياهو نحوها هي «إعادة تكوين المؤسسة الإسرائيلية»، عن طريق «تغيير النخب القديمة المهيمنة». ويلفت إلى أنه مع أن نتنياهو «علماني وأشكنازي»، فإن غالبية حلفائه الآن من اليهود الشرقيين والصهيونيين المتدينين، الذين يتسمون بضراوة «التزامهم بالحفاظ على المستوطنات في الضفة الغربية، بل يعيش كثير منهم فيها» (أنظر الجدول أعلاه). كما تمكنوا في الأعوام الأخيرة من احتلال عديد المناصب البارزة في الجيش والأجهزة الأمنية والقطاع الحكومي.

ويعبر عن هذه الجماعات بأعلى صوت ثلاثة أعضاء في الحكومة الإسرائيلية الحالية: ميري ريغف وزيرة الثقافة (الليكود)، ونفتالي بينيت وزير التربية والتعليم ورئيس «البيت اليهودي»، وهو حزب ديني صهيوني أنشأه من رماد الحزب الديني الوطني القديم، وأييلت شاكيد، صديقة بينيت المقربة زمنًا طويلًا ووزيرة العدل الآن. ريغف من اليهود الشرقيين- أتت عائلتها إلى إسرائيل من المغرب- وترقت إلى رتبة عميد في الجيش الإسرائيلي، حيث خدمت ناطقة باسمه في أثناء الانسحاب من غزة. أما بينيت فهو ابن لمهاجرين أميركيين، وخدم في القوات الخاصة ثم جمع ثروة من العمل في مجال التقانة المتقدمة، ويعد نموذجًا لـ«الأمة المبتدئة» ومثالًا للزعيم المتدين، والقومي المتشدد، والمؤيد المتحمس للاستيطان. بينما كانت شاكيد مهندسة كمبيوتر قبل دخول معترك السياسة، وعلى الرغم من عضويتها في حزب «البيت اليهودي»، إلا إنها ليست متدينة ولا مستوطنة. وعملت هي وبينيت تحت إمرة نتنياهو في الليكود قبل عقد من الأعوام، حين كان زعيمًا للمعارضة، لكنهما انفصلا عنه نتيجة نزاع شخصي عام ٢٠٠٨.

ألوف بن: غاية نتنياهو هي «إعادة تكوين المؤسسة الإسرائيلية»، عن طريق «تغيير النخب القديمة المهيمنة».

ولا يوجد، بحسب بن، خلاف أيديولوجي حقيقي بين هؤلاء الثلاثة وبين نتنياهو. كما أن الأخير سعيد بأن يترك لغيره مهمة قيادة الهجوم على النخب القديمة وتحمل العواقب والتبعات أيضًا.

ويؤدي الوزراء الثلاثة المهمة عن طيب خاطر مذ تسلموا مناصبهم. فقد سعت ريغف– المغرمة بتوجيه السباب والشتائم إلى ما تدعوه «نخبة الأشكناز اليسارية المتغطرسة»، والتي تباهت في مقابلة أجرتها بأنها لم تقرأ تشيخوف ولا تحب الموسيقى الكلاسيكية– إلى منح ثقافة اليهود السفاراديم مكانة بارزة وحرمان «الفنانين غير الوطنيين» من الدعم الحكومي. أما وزارة بينيت فقد أعادت كتابة المناهج في المدارس الحكومية للتشديد على الشخصية اليهودية للبلد، وأدخلت مؤخرًا إلى منهاج المدارس الثانوية كتابًا جديدًا عن علم التربية المدنية يصور تاريخ إسرائيل العسكري بعدسات صهيونية دينية، كما يهمش دور العرب. بل وصل بينيت إلى حد حظر رواية «الجدار الحيّ»، التي تتناول علاقة حب رومانسية بين شابة يهودية إسرائيلية ورجل فلسطيني، وشطبها من قوائم المطالعة في المدارس الثانوية. وتعهدت شاكيد بتقليص التدخل القضائي في عمل السلطة التنفيذية والكنيست عبر تعيين مزيد من القضاة المحافظين في المحكمة العليا حين تشغر أربعة مقاعد (من أصل ١٥) في العام ٢٠١٧. كما استغلت على أكمل وجه موقعها كرئيسة للجنة الحكومية لشؤون التشريع، التي تقرر القوانين المؤهلة لدعم السلطة التنفيذية في الكنيست.

التقرير السنوي لـ«جمعية حقوق المواطن» في إسرائيل: لم يكن العام ٢٠١٦ عامًا موفقًا بالنّسبة لحقوق الإنسان. ففي هذه الفترة العصيبة، اتّسمت سياسة السّلطات الإسرائيلية عمومًا بازدياد الأساليب المُتطرّفة.

في هذه الأثناء، يؤدي نتنياهو دوره أيضًا. وبعد الانتخابات الماضية، أصر على التشبث بحقيبة الاتصال، ما يمنحه القول الفصل في أي تشريع يتعلق بوسائط ووسائل الإعلام، فضلًا عن نفوذ غير مسبوق في شبكات الاتصالات والتلفزة في إسرائيل، التي أصبحت تحاذر من فعل أي شيء ينفر رئيس الحكومة أو يستعديه.

ويعرب بن عن اعتقاده بأن غالبية الإجراءات التي اتخذتها الحكومة مؤخرًا، لها في الواقع غرض سياسي واضح أيضًا: تقليص، إن لم يكن إلغاء، أي معارضة محلية لاحتلال إسرائيل للضفة الغربية، الذي يريد نتنياهو وحلفاؤه تأبيده، وعبر تصوير معسكر السلام المتراجع والمتقلص ومؤيديه بهيئة الخونة والعملاء للأجانب المعادين للسامية، تأمل الحكومة بنزع الشرعية عنهم وبناء إجماع حول سياساتها اليمينية المتشددة.

وبرأيه هذه الإستراتيجية تعمل بنجاح.[٩]

على صلة بهذا، أكد التقرير السنوي لـ«جمعية حقوق المواطن» في إسرائيل أن العام ٢٠١٦ لم يكن عامًا موفقًا بالنّسبة لحقوق الإنسان. وأضاف أنه في هذه الفترة العصيبة، اتّسمت سياسة السّلطات الإسرائيلية عمومًا بازدياد الأساليب المُتطرّفة، وبانتهاكات فظّة لحقوق الإنسان والحرّيّات، وبالاستخدام المُفرط للقوّة.

وأشار التقرير إلى أن حرّيّة التّعبير والحيّز الدّيمقراطيّ في إسرائيل وقعت خلال العام المذكور تحت وابل من الهجمات القاسية. وأكد أن المسؤولين المُنتخبين – أعضاء الكنيست

والـوزراء- لعبـوا دورًا مركزيًا في محاولة تقليص حرّيّة التّعبيـر، وخاصّة حرّيّة الإبداع الفنّيّ، وتقييد وسـائل الإعلام الحرّة، وإسكات النّقد، والمسّ بفصل السّلطات، والتّضييق على خطوات كلّ من لا تتماشـى مواقفه أو نشـاطاته مع الأغلبيّة السّياسيّة. وهذه النّزعة هي استمرار للنهج القائم في الأعوام الأخيرة، لكنه في العام الفائت اتخذ طابعًا هجوميًا أكثر على حرّيّة التّعبير مصحوبًا بنزع شرعيّة الخصوم السّياسيّين، والأقلّيّات وجمعيّات حقوق الإنسان.

وشـدّد التقريـر على أن تغيير السياسـات وانتهـاكات حقوق الانسـان يتطلب المزيد مـن العمل الـدّؤوب والمُنهج مُقابل جميع فئات المُجتمع – من النخبة السّياسـيّة، مرورًا بالبيرقراطيّـة الحكوميّـة، والمحاكم، ووسـائل الإعلام، والشّـبكات الاجتماعيّة، وصانعي الـرّأي العام، ونظـام التّربية والتّعليم. وتابع: برغم الصّعوبـات، فنحن في جمعيّة حقوق المواطـن نتعهّد بمُتابعة النّضال الطّويل الأمـد على مُختلف الأصعدة، حتّى عندما تواجَه نشـاطاتنا بانتقادات وردود فعـل عدائيّة، ونتعهّد بعدم التّخلّي عـن الدّيمقراطيّة وحقوق الإنسـان والمُجتمع في إسـرائيل، ونناشـد جميـع المواطنين أخذ دورهـم كلٌ في موقعه، لتعزيز مكانة وقيم حقوق الإنسـان، وعدم السـكوت عن كل انتهاك يمس بهم أو يمارس ضد أي شخص آخر.

بحسـب التقريـر، فإن من بين أكثـر المبادرات المُعاديـة للدّيمقراطيّة بـروزًا في العام ٢٠١٦، هنـاك مبادرتـان وصلتا إلى حـدّ المُصادقة النهائية عليهما في الكنيسـت، وهما «قانون الإقصاء» و«قانون الجمعيّات».

«من بين أكثر المبادرات المُعادية للدّيمقراطيّة بروزًا في العام ٢٠١٦، هناك مبادرتان وصلتا إلى حدّ المُصادقة النهائية عليهما في الكنيست، وهما قانون الإقصاء وقانون الجمعيّات».

و«قانـون الإقصاء» يُتيح لأغلبيّة من أعضاء الكنيسـت أن يُقصوا زملاءهم من أحزاب الأقلّيّة لدوافع سياسـيّة، وهو قانون يمسّ بالأركان الأسـاس للدّيمقراطيّة، ويمسّ بشكل خاصّ بالجمهور العربيّ وبتمثيله في المنظومة السّياسيّة.

أمّـا «قانـون الجمعيّات»، فيهدف إلى إلصاق وصمة عار بـأيّ جمعيّة تختلف أجندتها عن أجندة الأغلبيّة السّياسـيّة؛ ويمسّ بشـرعيّة الجمعيّات المُرتبطة باليسـار السّياسـيّ وبجمعيّات حقوق الإنسان وبنشاطات هذه الجهات.

من بين اقتراحات القوانين والمبادرات التي قُدِّمت في العام الأخير:

- اقتراح «قانون الولاء في الثّقافة»، والذي يهدف إلى إعطاء السّياسـيّين سـلطة لحجب التّمويل عن مؤسّسات ثقافيّة يعتبرون أنّها تزدري الدّولة ورموزها.
- اقتراحات قوانين حاولت أن تمسّ بمكانة ودور المحكمة العليا.
- اقتراحـات قوانـين تطرّقت إلى المنـاداة بمقاطعة إسـرائيل، وحاولت أن تفرض «ثمنًا باهظًا» عقابًا على تعابير سياسيّة شرعيّة.

- مبادرات هدفت إلى المسّ بوسائل الإعلام الحُرَّة.
- محاولات إلغاء الخدمة المدنيّة في جمعيّات حقوق الإنسان، أو منع تلك الأخيرة من الحصول على مزايا ضريبيّة.
- المُبادرات والقرارات الكثيرة التي اتّخذتها وزيرة الثّقافة، التي تمسّ بحرّيّة التّعبير السّياسي في الفنون، وهي مُبادرات وقرارات استهدفت بشكل أساسيّ الفّنانين العرب والمؤسّسات الثّقافيّة العربيّة.

إلى جانب كلّ هذا، شهد العام الماضي ازديادًا في الاستبداد والطّغيان تجاه الأقلّيّات القوميّة والاجتماعيّة والسّياسيّة، وفي المسّ بحقوق الأقلّيّات لكلّ هؤلاء، وخاصّة بحرّيّة التّجمّع لدى الأقلّيّة العربيّة. وأكد التقرير أن هذا يمسّ بالدّيمقراطيّة، التي تُعتبر فيها حرّيّة انتقاد السّلطة، ومراقبة نشاطاتها ومساعدة كلّ من يتضرّر جرّاءها قواعد أساسيّة. وأضاف أنّ محاولة جهات رفيعة في الكنيست وفي الحكومة إسكات النّقد تجاه سياساتها تتعارض هي أيضًا مع المواثيق الدّوليّة التي وقّعت عليها إسرائيل، والتي تضمن حماية حقوق الإنسان وكلّ من يعمل للحفاظ عليها، وتتعارض تمامًا مع القضاء الإسرائيليّ، الذي تتمتّع فيه حرّيّتا التّعبير والاحتجاج بمكانة حقوق أساس دستوريّة.[١٠]

٣-١: «شهادة» شاكيد

ويمكن اعتبار المقال الذي نشرته وزيرة العدل شاكيد، وهو الأول من نوعه باسمها الشخصي، تحت العنوان «الطريق إلى الديمقراطية والحوكمة» في عدد شهر تشرين الأول ٢٠١٦ من مجلة «هشيلواح»، وهي مجلة شهرية إسرائيلية «لشؤون الفكر والسياسة»، بمنزلة «شهادة» على كل ما سلف. وقد وصفت شاكيد مقالها بأنه «بيان تاتشريّ» وعرضت من خلاله ما اعتُبر أنه «رؤيا شاكيد وتصورها» في قضايا ومجالات مختلفة، وخصوصا قضايا الحكم والتشريعات والعلاقة بين السلطات الثلاث، التشريعية والتنفيذية والقضائية (الفصل الأول من المقال) وتقليص صلاحيات المحكمة العليا في إسرائيل (الفصل الثاني من المقال).

لكنّ الموضوع المركزي والطاغي في هذه الرؤية هو، بدون شك، موضوع إسرائيل كدولة يهودية، وهو الذي خصصت له الفصل الأخير من مقالها.

وبدا واضحا حرص شاكيد، في أكثر من موقع وسياق في المقال، على تأكيد انتمائها الفكري إلى «مدرسة اليمين المُحافظ»، وخصوصا اليمين الأميركي المحافظ، الذي تأخذ عنه انطلاقه من قاعدة أن «جوهر الديمقراطية هو الحرية الاقتصادية» وأن «الوسيلة الضرورية لإنتاج الحرية هي الحرية الاقتصادية» (بكلمات ميلتون فريدمان، أحد أبرز علماء الاقتصاد في هذا التيار).

ويمكـن، إجمـالا، تحديد العناوين التالية التي عالجتها شـاكيد في مقالتها هذه (التي أتت بعد سـنة وخمسـة أشـهر من بدء مزاولتها منصب وزيرة العدل في حكومة بنيامين نتنياهو الحالية): الدعوة إلى تعزيز وتعميق الطابع اليهودي لدولة إسـرائيل والتقليل من «التوتر بين اليهودية والديمقراطية»؛ الدعوة إلى التقليل من التشـريعات القانونية؛ المزيد من الفصل بين السلطات؛ تحديد وتقييد صلاحيات المحكمة العليا (وخصوصا في مجال إلغاء قوانين يسـنّها الكنيسـت). وتُجمل شـاكيد رؤيتها بالقول: «الكنيسـت يعقد حياتنا بتشـريعاته الكثيـرة، والمحكمة العليا تضطلع بمهام ليسـت لها، وأداء بعض السـلطات يشـكل خطرا متزايدا، أكثر فأكثر، على حرياتنـا وعلى قدرة منتخَبينا على الحكم. علينا إعادة قاطرات الحوكمة إلى مساراتها، بأقصى السرعة الممكنة».

احتـل مـوضـوع يـهـوديـة الـدولـة ووزن طابعها اليهودي، في مقابل طابعها الديمقراطي، حيزا مركزيا في مقالة شاكيد.

غير أن موضوع يهودية الدولة ووزن طابعها اليهودي، في مقابل طابعها الديمقراطي، احتـل حيـزا مركزيا في مقالة شـاكيد هـذه: «في رؤيتـي، يهودية الدولة لـن تبقى رمزًا فارغًا، بل ستكتسـب حياة وحيوية نابعتين من داخلها»، كما كتبت، وأضافت أنها تؤمن، شخصيا، بأنه «كلما كانت دولة إسرائيل أكثر يهودية، كانت أكثر ديمقراطية». وأعلنت أنها «وضعت هدفًا يتمثل في طرح مشروع قانون أساس ليزيد من ثقل الهوية اليهودية لدولة إسـرائيل ويعمل على إرسـائها ضمن مفاهيم عملية، توازي في قوتها وأهميتها القوانين الأساسـية الليبرالية والشـمولية الأخرى»، لأنه «يجب على قطار القضاء الإسـرائيلي أن يأخذ بالحسبان يهودية الدولة، كمركّب أساس في هويتها».

وكتبـت شـاكيد أنها ترفـض وجهة النظر القائلة بـأن ثمة تناقضًا بـين يهودية الدولة وديمقراطيتها. ذلك أن «المنظّرين السياسيين الذين وضعوا أسس الديمقراطية المعاصرة، مثـل جـون لـوك وتوماس جيفرسـون، ارتكزوا في ذلك علـى التوراة»!، كمـا كتبت، وأن «المبـادئ الغربية الشـاملة الخاصة بحرية التعبير عن الـرأي ومبدأ تغليب الأكثرية تنبع، كلهـا، مـن التقاليد اليهودية»!! وعليه، فثمة «توافق تـام بين اليهودية والقيم الديمقراطية، طبقا لما أوضحته تفاسير المدرسة اليمينية المُحافظة، على الأقل»! وبما أن «اليهودية هي منبع الديمقراطية العالمية ومصدرها، فإن تعزيز الطابع اليهودي لدولة إسـرائيل سيؤدي إلى تعزيز طابعها الديمقراطي»!

ترفض شاكيد وجهة النظر القائلة بـأن ثمة تناقضًا بين يهودية الدولة وديمقراطيتها.

ولتدعيم ما ذهبت إليه وإسـناده، تطرح شـاكيد ثلاث حجج تاريخية هي التالية: أولا، كل مـا تعرفه البشـرية عـن الديمقراطية اليوم هو من إنتاج اليهوديـة، بصورة حصرية؛ ثانيا، جميع الفلاسفة والمفكرين السياسيين غير اليهود الذين وضعوا أسس الديمقراطية المعاصـرة، مثـل جون لوك وتوماس جيفرسـون، ارتكـزوا على المصـادر اليهودية، وفي مقدمتهـا التـوراة، لتطوير مفاهيمهم وتوجهاتهـم الديمقراطية؛ ثالثـا، التقاليد اليهودية،

وليس نموذج أنظمة الحكم الأخرى التي كانت قائمة في القرنين الـ ١٩ والـ ٢٠، هي التي أتاحت قيام ووجود الديمقراطية في إسرائيل![11]

واتفق عدد من المراقبين والمحللين الإسرائيليين على أن الرؤية التي عرضتها وزيرة العدل الإسرائيلية في مقالها هذا، ستشكّل إذا ما تحققت بترجمتها إلى خطوات وإجراءات تشريعية فعلية، «أعتى عاصفة سياسية تجتاح إسرائيل، على الإطلاق» (كما قالت صحيفة «يديعوت أحرونوت»، ٢٠١٦/١٠/٥)! لأن هذا المقال «ليس مجرد تفسير شخصي لواقع ما، بل هو خطة عمل»، كما رأت كيرن هابر («هآرتس»، ٢٠١٦/١٠/٦) معتبرةً أن «الثورة التي تحاول الوزيرة شاكيد إحداثها في وزارة العدل هي جزء مكمل للثورة التي ينفذها زعيم حزبها، الوزير نفتالي بينيت، في وزارة التربية والتعليم ولا مجال للفصل بين الأمرين. فبيان شاكيد هذا يمثل، إلى حد كبير، الوسائل العملية لتطبيق وتكريس التوجه الرامي إلى جعل اليهودية القيمة المركزية في (المواطنة) الإسرائيلية. ذلك أن القدرة على تقييد المحكمة، سواء بوسائل دستورية أم من خلال تغييرات تدريجية في التركيبة الشخصية للقضاة في المحكمة العليا، هي عنصر جوهري ومركزي يوازيه الشعار الذي يرفعه بينيت عن أن «اليهودية أكثر أهمية من الرياضيات». وإذا ما استعنّا بتحليل الأسباط الذي وضعه رئيس الدولة، رؤوفين ريفلين، فسنجد أنفسنا أمام عملية غسل دماغ ومذهبية يهودية مرسومة في جهاز التعليم ترمي إلى إنتاج مجموعة من القيم تسبق وتتقدم على أي قيم أخرى ولا تتفق، بالضرورة، مع مفهوم «العيش المشترك»، إلا إذا كان معنى «العيش المشترك» المقصود هو خلق وتكريس نوعين متمايزين من المواطَنة»!

ورأى د. رام برومان، رئيس «المنتدى العلماني»، أن مقال شاكيد هذا «يجب أن يثير القشعريرة لدى أي مواطن في إسرائيل»، لأن «ما تطرحه عن الدولة اليهودية خطير جدا»، برغم حرصها على «عدم تقديم وصف تفصيلي للدولة اليهودية التي تحلم بها» («هآرتس»، ٢٠١٦/١٠/٩).[12]

٣-٢: ظواهر تذكّر بألمانيا النازية

نعود إلى مقالة رئيس تحرير «هآرتس»، التي تشير أيضًا إلى أن انتفاضة «الأفراد المنعزلين»– كما أسمت إسرائيل الهبة الشعبية الفلسطينية الأخيرة– كانت بمثابة أصعب اختبار للحكومة الإسرائيلية الراهنة حتى ذلك الوقت (صيف ٢٠١٦). فقد ادعى نتنياهو على الدوام أنه صلب شديد المراس في التصدي لـ«الإرهاب» واتهم خصومه بالضعف واللين، لكن يبدو أنه، مع كبار مساعديه، عاجزون عن العثور على مفتاح الحل للهبّة. وبدلًا من وقف نزيف الدم، ضاعفوا هجومهم على الذين يعتبرونهم أعداء الداخل، كجماعات

حقوق الإنسان، والسياسيين العرب. وسارت على النهج نفسه أحزاب اليسار– الوسط، التي خشيت من أن تبدو غير وطنية. ففي نيسان ٢٠١٦، حث رئيس تحالف «المعسكر الصهيوني» زعيم المعارضة البرلمانية إسحق هيرتسوغ حزب العمل على «التوقف عن إعطاء الانطباع بأننا من محبي العرب دومًا». بينما طالب يائير لبيد، رئيس حزب «يش عتيد» («يوجد مستقبل») المعارض – حزب آخر ينتمي إلى الوسط، الجيش والشرطة بتخفيف القيود على قواعد الاشتباك و«إطلاق النار لقتل كل من يحمل سكينًا أو أي أداة جارحة حتى مفك البراغي».

ويتابع بن: في آذار ٢٠١٦، أرادت منظمة «بتسيلم» لحقوق الإنسان، تسليط الضوء على خطر مثل هذه الخطابات التي تبث الكراهية، فأذاعت فيلمًا صور في الخليل يظهر جنديًا إسرائيليًا (إليئور أزاريا) يقتل جريحًا فلسطينيًا (الشهيد عبد الفتاح الشريف) ينزف وهو ممدد على الأرض. وبدلًا من تأنيب الضمير، أطلقت عملية القتل في الخليل موجة من المشاعر القومية البشعة لدى كثير من اليهود الإسرائيليين. وسرعان ما احتجزت القيادة العسكرية العليا الجندي وأعلنت أن فعلته غير أخلاقية، وغير قانونية، وغير انضباطية. لكن استطلاعًا للرأي العام أجري بعد عدة أيام من الحادثة، أظهر أن نسبة ٦٨ في المئة من المستطلعين أيدوا القتل بينما طالبت نسبة ٥٧ في المئة بتبرئة الجندي وعدم محاكمته جنائيًا. ودافع السياسيون من أقصى اليمين، ومنهم بينيت، عن القاتل، وسارع نتنياهو، الذي أيد في البداية القيادة العسكرية، إلى رص الصفوف مع منافسيه اليمينيين ودعا والدي الجندي إلى التعبير عن دعمه. وحين أصر وزير الدفاع موشيه يعلون على إجراء تحقيق جنائي، تعرض لهجوم عنيف عبر وسائل التواصل الاجتماعي بسبب موقفه. وبعد أن وقف نتنياهو على ما يبدو إلى جانب منتقدي يعلون، تفاقم الخلاف بينهما، وفي أيار أعلن الوزير استقالته، وقال ملاحظًا: «قاتلت بكل ما أملك من قوة ضد تمظهرات التطرف، والعنف، والعنصرية في المجتمع الإسرائيلي، التي تهدد لحمته ومتانته، كما تتسرب إلى الجيش لتلحق الأذى به».

ألوف بن: ما تعرض له يعلون بالذات من معاملة يظهر مدى التغيير الذي أصاب إسرائيل في الأعوام الأخيرة.

ويكتب بن: لا ريب في أن تعرض يعلون بالذات لمثل هذه المعاملة يظهر مدى التغيير الذي أصاب إسرائيل في الأعوام الأخيرة. فهو زعيم ليكودي، ورئيس هيئة أركان سابق في الجيش، ولا ينتمي إلى اليسار، ولا يؤيد عملية أوسلو. ومع ذلك فهو يؤمن بأهمية حكم القانون. وكانت هذه المؤهلات كافية لتهييج الغوغاء على الشبكة الإلكترونية. ولم يعد يهم أنه يتمتع بسجل عسكري مؤثر، أو أنه معارض لعملية السلام، أو مدافع عن التوسع الاستيطاني. ففي إسرائيل نتنياهو، يعتبر مجرد الإصرار على إتباع الإجراءات القانونية فيما يتعلق بجريمة موثقة تمامًا كافيًا الآن لإثارة عداء النخبة الجديدة وبغضاء مؤيديها.[١٣]

وفي ظل ما بات يُعرف بـ«قضية أزاريا»، تواترت مقاربة ترى أن المجتمع الإسـرائيلي يشهد في الآونة الأخيرة ظواهر شبيهة إلى حد كبير بظواهر شهدتها أوروبا وخصوصًا ألمانيا النازية قبل عشرات الأعوام.

وانضـم إلى هذه المقاربة نائـب رئيس هيئة الأركان العامة للجيش اللواء يائير غولان، الذي قال في خطاب ألقاه في أيار ٢٠١٦ بمناسبة ذكرى الهولوكوست إنه «إذا كان هناك شـيء يخيفنـي في هذه الذكرى فهـو رؤية تطورات مثيرة للرعب حدثـت في أوروبا عامة وفي ألمانيا في ذلك الحين ووجود ما يشـبهها هنا بيننا، عام ٢٠١٦». وفي أعقاب هجوم من وزراء وأعضاء كنيست من اليمين، أصدر الناطق بلسان الجيش بيانًا توضيحيًا جاء فيه أن غولان لم يقصد المقارنة بين الجيش ودولة الاحتلال وبين التطورات التي حدثت في ألمانيا قبل ٧٠ عامًا، وأن هذه «المقارنة سـخيفة ولا أسـاس لها». ويبدو أن غولان، الذي ذُعـر من الانتقادات التي وجهها إليه اليمين، سـارع إلـى تمويه كلامه. غير أن صداه ما يزال يتردّد منذ ذلك الوقت.[١٤]

وانعكس هذا الصدى، مثلًا، في قيام أستاذ التاريخ في «الجامعة العبرية» (القدس) البروفسـور دانييل بلتمـان بتأكيد أن دولة الاحتلال تعيد التذكيـر أكثر فأكثر بألمانيا عام ١٩٣٣.

ولإثبات هذا سجل ما يلي:

- أولًا، فـي شـباط ١٩٣٣ ألقى هرمان نف، أحد قـادة الحزب النازي في ألمانيا والذي تولـى فيما بعـد منصب رئيس رابطـة القطاع العام (الحكومـي)، خطابًا تحدث فيه حول الطابع الذي يتعين أن يتسم به موظفو القطاع العام في ألمانيا الجديدة بمن في ذلك المدرسـون وموظفو التربية والتعليم. ووفقًا لنف، فإن تطهير القطاع العام يمثل هدفًا مشـتهى يجب تحقيقه على وجه السـرعة. ونظرًا لكون هذا القطاع مسؤولًا عن مصالح الأمة الألمانية لا بُد من ضمان أن يكون أي مستخدم فيه يتملكه شعور طاغ بأنه ألماني وأن يعمل بموجب ما يمليه شعور كهذا.

وبـرأي بلتمـان، ينطبق جوهر هـذا التوجه على إعلان رئيس الحكومـة بنيامين نتنياهو بعد أيام قليلة من إعلان فوز المرشح الجمهوري دونالد ترامب برئاسة الولايات المتحدة، أنه ينوي تبني نهج العمل في الرئاسة الأميركية فيما يتعلق بوظائف القطاع الحكومي. وادعى نتنياهو أن أنظمة التعيينات في سلك الجهاز الحكومي على مستوى المسؤوليات الكبرى والأقل درجة (السلك المهني) لا تساعد من يتم انتخابه على فرض حكمه. وأعلن عن إقامة لجنة وزارية أنيط بها تقديم توصيات لتغيير أنظمة التعيينات، على نحو يسمح للوزراء بتعيين موظفين بشكل مباشر أكثر مما هو مسموح لهم به حاليًا.

وفي ظل ما بات يُعرف بـ«قضية أزاريا»، تواترت مقاربة ترى أن المجتمع الإسرائيلي يشهد في الآونة الأخيرة ظواهر شبيهة إلى حد كبير بظواهر شهدتها أوروبا وخصوصًا ألمانيا النازية قبل عشرات الأعوام.

- ثانيًـا، حـدّد وزير التربية والتعليم والعلوم في ألمانيا النازية، برنارد روسـت، الهدف الرئيـس لجهـاز التربية والتعليم بأنه «إنتاج نازيين»!. وفـي الأيام الأخيرة أكد وزير التربية والتعليم في إسرائيل بينيت، في سياق اقتراح تعديل قانون التعليم الإلزامي، أن هـدف جهـاز التعليم هو «التثقيف للخدمة العميقة في الجيش وللحفاظ على مكانة الجيش واحترامه في المجتمع الإسرائيلي».

في هذه النقطة قصد الوزير برشاشه منظمة للجنود الإسرائيليين باسم «لنكسر الصمت» تعمل في مجال كشـف ممارسـات الاحتلال في الأراضي الفلسطينية. وبـذا «وضـع إصبعه» على «عدو داخليّ» يجب لفظـه والالتفاف حول القيادة في حربها ضده. ومثلما يشير هذا الأستاذ الجامعي، سبق لهتلر في كتابه «كفاحي» أن أكـد أن «أي فكـرة ومثال ورأي يجب أن يخدم هـذا الهدف (محاربة الأعداء الداخليين)»!.[١٥]

٣-٣: الجيش والساسة!

اصطدم يعلون أخيرًا مع رئيس الحكومة حول انتقادات وجهها الجيش إلى المناخ المتزايد من العداء والكره للعرب بين أجزاء واسعة من المجتمع الإسرائيلي.

كان يعلون اصطدم أخيرًا مع رئيس الحكومة حول انتقادات وجهها الجيش إلى المناخ المتزايد من العداء والكره للعرب بين أجزاء واسعة من المجتمع الإسرائيلي. وانضم يعلون الآن إلى مجموعة آخذة في الازدياد من وزراء سابقين ساخطين ويجاهرون بعزمهم على إطاحة نتنياهو.

وبحسـب آخر اسـتطلاعات الرأي العام فهذه المجموعة، والتي ضمت حتى وقت قريب ليبرمان نفسـه، تشـكل تهديدًا لحكم نتنياهو أكبر من المعارضة الرسمية المنضوية ضمن «معسكر الوسط- اليسار».

وقد بدأت جولة الصدام الحالية بين الجيش والساسـة يوم ٢٤ آذار ٢٠١٦ عندما قتل الجندي الإسـرائيلي إليئور أزاريا الشـاب الفلسـطيني عبد الفتاح الشـريف في الخليل بينمـا كان ملقـى على الأرض وجريحًـا بزعم أنه قام بطعن أحد الجنود من رفاق أزاريا. ودانت قيادة الجيش الإسرائيلي عملية القتل. وقال ناطق بلسان الجنرال غادي أيزنكوت، رئيس هيئة الأركان العامة «إن هذا ليس سـلوك الجيش الإسرائيلي، وهذه ليست قيمه». لكن ساسـة اليمين دعموا أزاريا. وقال رئيس الحكومة «إن جنود الجيش الإسرائيلي هم أبناؤنـا الذيـن يتصدون لهجمات إجراميـة ينفذها إرهابيون يأتـون لقتلهم... وعليهم أن يتخذوا القرارات في الوقت المناسب». ودعم ليبرمان الجندي أزاريا أمام محكمة عسكرية بدأت النظر في تهمة القتل غير العمد التي وجهتها النيابة العسكريـة إليه، كما أن نتنياهو اتصل هاتفيًا بوالد الجندي وأعلمه بدعمه له.

ونقل معلق الشؤون الأمنية الإسرائيلي رونين برغمان عن لواء في الجيش الإسرائيلي قوله إن قيادة الجيش رأت في هذه المكالمة الهاتفية تحديًا جسيمًا لسلطة المؤسسة العسكرية.[١٦]

فضلًا عن ذلك، اختار نائب رئيس هيئة الأركان العامة اللواء يائير غولان عشية إحياء ذكرى الهولوكوست للإدلاء بردة فعله، حيث قال إن إسرائيل تشبه ببعض الطرق ألمانيا (النازية) في الثلاثينيات (من القرن الفائت). وقال نتنياهو في معرض تصديه لكلمات غولان إنها تلحق الظلم بإسرائيل «وتقلل من فداحة الهولوكوست». لكن وزير دفاعه (المستقيل) يعلون دعم الجيش، وطلب من جمع من كبار الضباط الإسرائيليين التحدث بحرية حتى لو كان ذلك ضد القادة السياسيين.

وسارعت بعض الأوساط «الليبرالية» إلى استخلاص نتيجة جوهرية من السجال الشديد التي شهدته الحلبة السياسية الإسرائيلية في إثر تحذير غولان هذا، فحواها أن قادة الجيش الإسرائيلي باتوا «حماة الديمقراطية الإسرائيلية» و «المدافعين الأشدّاء عن القيم الأخلاقية» في مواجهة نزعات فاشية بهيمية تتسم بها أحزاب اليمين ولا سيما المتطرّف.

ويمكن دحض هذا الاستخلاص من خلال الإشارة بعجالة إلى ما يلي:

- أولًا، هذا السجال يأتي كمكمّل لمسعى يقوم به رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو واليمين الإسرائيلي عامة منذ سنوات كثيرة، غايته تكريس سطوتهما على المجتمع الإسرائيلي ومنع وجود أي أصوات معارضة لهما.

«هآرتس»: يرى نتنياهو أن مؤسسات الدولة كافة يجب أن تخدم هدفين: تمديد ولايته، وتعزيز الإعلام الإسرائيلي في الخارج.

ولاحظت صحيفة «هآرتس» ضمن أحد مقالاتها الافتتاحية بهذا الصدد، أن نتنياهو يرى أن مؤسسات الدولة كافة يجب أن تخدم هدفين: تمديد ولايته، وتعزيز الإعلام الإسرائيلي في الخارج للوقوف في وجه حركة المقاطعة ومعاداة السامية من ناحية ظاهرية ولإخراس النقد على استمرار الاحتلال في المناطق الفلسطينية وتقويض الديمقراطية في إسرائيل من ناحية عملية. وأكدت أن أي تعبير أو فعل يتناقض مع هذين الهدفين يُصنّف كخيانة وخطر (٢٠١٦/٥/٦).

بموازاة ذلك نشر الصحافي أمنون لورد، أحد الناطقين المفوهين بلسان اليمين الإسرائيلي والمقرّب من رئيس الحكومة، مقالًا جديدًا يلمّح فيه إلى أن هذا السجال مع قادة الجيش والمؤسسة الأمنية ينطوي كذلك على نزعة تأنيب لهذه المؤسسة، بجانب اتهامها بـ «خدمة مصالح الولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط» ولا سيما في كل ما يتعلق بآخر تطورات ثورات «الربيع العربي» والاتفاق النووي مع إيران.

ومما كتبه لورد في هذا المقال الذي يوضح جانبًا مهمًا من «كواليس» هذا السجال الصداميّ: «في الفترة منذ اتفاقية أوسلو عام ١٩٩٣ وحتى انتهاء ولاية إيهود

أولمرت في رئاسة الحكومة عام ٢٠٠٩، ذاق الجمهور الإسرائيلي، على جلده، تجربة الانفصال (عن قطاع غزة)، وتجربة حرب لبنان الثانية (٢٠٠٦)، بالإضافة إلى الإرهاب الذي أعقب اتفاقية أوسلو. فقد غيّرت هذه الاتفاقية، إلى حد كبير، تركيبة الشيفرة الجينية (دي. إن. إيه) في الجيش الإسرائيلي. وما يزال الفشل المؤلم الذي انتهت إليه عملية الانفصال ـ التي كان يفترض أن تجلب الهدوء والأمن، طبقًا لخبراء المؤسسة الأمنية ـ حاضرًا في النشرات الإخبارية، بصورة يومية. أما النتيجة، فهي فقدان الثقة بالمؤسسة الأمنية». وأضاف: «إن هذه الإخفاقات الثلاثة المدوية، التي شعر الجمهور بنتائجها على جلده مباشرة وتمكن من قياسها بالدم، أقنعت كثيرين بأن تقديرات قادة الجيش الكبار والمسؤولين الأمنيين الآخرين الذين قادوا الدولة كانت خطأ. وثمة لهذه الإخفاقات بُعدٌ أكثر خطورة يتعلق بالطريقة التي يخدم فيها جزء من المؤسسة الأمنية مصالح الولايات المتحدة في المنطقة». [١٧]

- ثانيًا، يعكس هذا السجال بكيفية ما «صراعًا على النفوذ» داخل الجيش الإسرائيلي. وهذا ما سبق أن أشار إليه الباحث في شؤون العلاقة بين الجيش والمجتمع والسياسة في إسرائيل، المحاضر في الجامعة المفتوحة الإسرائيلية، البروفسور ياغيل ليفي، في سياق مقابلة خاصة معه ظهرت في عدد ربيع ٢٠١٦ من المجلة الفصلية «قضايا إسرائيلية» الصادرة عن المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية– مدار.

البروفسور ياغيل ليفي: مزيد من الحاخامين يتدخلون بشكل فعلي في القرارات التي يتخذها الجيش، وخصوصًا تلك المتعلقة بما يحدث في الضفة الغربية وبمجرى حياة الفلسطينيين.

يشير ليفي من بين أمور أخرى، إلى أن حضور المتدينين اليهود في الجيش الإسرائيلي وفي قيادته ازداد بشكل كبير خلال الأعوام الأخيرة، الأمر الذي جعل مزيدًا من الحاخامين يتدخلون بشكل فعلي في القرارات التي يتخذها الجيش، وخصوصًا تلك المتعلقة بما يحدث في الضفة الغربية وبمجرى حياة الفلسطينيين، مثل تشديد الممارسات ضدهم، وحتى الدعوة إلى تنفيذ تطهير عرقي حيالهم كما حدث خلال العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في صيف ٢٠١٤.

ويكشف ليفي أن الجيش يجري، بعيدًا عن أنظار الجمهور، مفاوضات مع حاخامين حول موضوعات عديدة، بدءًا بدمج النساء في الجيش، وحتى شكل مشاركة جنود (متدينين) في إخلاء بؤر استيطانية غير قانونية.

وأوضح أن مفاوضات كهذه جرت لدى تنفيذ خطة الانفصال عن غزة وإخلاء المستوطنات من القطاع عام ٢٠٠٥. وهذا الأمر ظهر بشكل علني في إفادات رئيس هيئة أركان الجيش في حينه دان حالوتس، ورئيس شعبة القوى البشرية إليعازر شطيرن. فلقد اجتمعا مع حاخامين وتحدثا معهم حول ترتيبات تأخذ بالحسبان مشاعر الجنود المتدينين. وحدث أمر مشابه عندما تعين على قوة عسكرية إخلاء حوانيت احتلها مستوطنون بالقوة في الخليل.

وبرأيه تكمن المشـكلة هنا في الصلاحيات، وليس في المشـاعر. فعندما قررت الحكومة أن يخـدم المثليـون في الجيش من دون قيود، فرضت حقائـق على أرض الواقع ولم تجر أي مفاوضات خفية بهذا الأمر. لكن في المجال الديني توجد منطقة رمادية واسـعة جدًا. وهناك حاخامون، قسم منهم رؤساء كليات تأهيل الشبان المتدينين (من التيار الصهيوني الديني الاسـتيطاني) للخدمة العسكرية، يجرون مفاوضات مع قادة الجيش، ومع ضباط في المستوى الميداني، ويحاولون فرض إرادتهم وأفكارهم.

وشـدّد ليفي على أن جنودًا متدينين يستشـيرون حاخاميهم، وهم لا يعتبرون أنفسهم خاضعين لسلطة قادتهم العسكريين أو حتى للحاخامية العسكرية. والحاخامون يتصلون بالضباط ويحضرون إلى معسـكرات الجيش. وهذا بمثابة تدخل من جانب جهة خارجية لا تسـتمد شـرعيتها مـن قوانين الدولة وإنمـا من نصوص دينية. ولا يمكـن تأطيره بأنه ممارسة تأثير ديني وإنما بأنه تغلغل جهات دينية ذات سلطة إلى صفوف الجيش.

كمـا يـرى أن تغلغـل هذه الجهـات الدينية ليس عفويًـا بتاتًا، وإنما ينطوي علـى أجندة، في صلبها الاسـتعداد لمواجهة احتمال اتخاذ قرار بإخلاء مسـتوطنات من مناطق الضفة الغربية، والصهيونية الدينية تسـتعد للسـيطرة على الجيش من أجل منع ذلك. وهذه خطوة إسـتراتيجية بكل وضوح. فالكثيرون في الصهيونية الدينية نادمون بسبب الضعف الذي أظهره هذا الجمهور خلال خطة الانفصال، ولأنهم فشلوا في لجمها برغم وجود جنود متدينين في الجيش.

« تغلغل هـذه الجهات الدينية ليس عفويًا بتاتًا، وإنما ينطوي على أجندة، في صلبها الاستعداد لمواجهة احتمال اتخاذ قرار بإخلاء مستوطنات من مناطق الضفة الغربية، والصهيونية الدينية تستعد للسيطرة على الجيش من أجل منع ذلك»

وقال ليفي في مقال لاحق لتلك المقابلة، إن قيادة الجيش الإسـرائيلي ربما تحاول من خـلال نائـب رئيس الأركان كبح نفوذ هذه الجهات الدينية الخارجية، لكنه في الوقت عينه جزم بأن هذا التحرّك يأتي بتأخير كبير («هآرتس»، ٢٠١٦/٥/١٦).

ثمة مسألة ثالثة يجب التطرّق إليها في هذا الصدد، هي أن تحذير غولان من مغبة ممارسات تشـبه ما جرى في ألمانيا النازية، يضفي في العُمـق شـرعية على ممارسـات أخرى ليست أقل شدّة وفداحـةً يقوم بها الجيش الإسرائيلي ضد الفلسطينيين. وكثيرة هي الحالات التي انساق فيها إسـرائيليون، بمن فيهم أصحاب مواقف «ليبرالية»، وراء إضفاء شـرعية على ممارسـات الجيش هذه تحت غطاء التحفّظ من الممارسات التي حذّر غولان من مغبتها. وبذا ضمن الجيش شـرعية لممارسـات مثل حصار القرى والبلـدات، ونصب حواجز عسـكرية، وإطلاق الرصاص اليومـي علـى المتظاهريـن، والتصديق على جرائم القتل بدم بارد. ولا ننسـى أيضًا أنه بموازاة ذلك ما تزال تتواتر مناشـدة الفلسـطينيين بتسـوية الصراع «لكن ليس بالعنف»، بما يعنيه هذا من وقوف واع وراء «شرعية» العسكري الذي يقوم بكل ما يقوم به لأن «الفلسطينيين عنيفون»!.

أمّـا بيرغمان (مصدر سـابق) فيشـير إلى أنه في تاريخ إسـرائيل القصيـر غالبًا ما كان قـادة الجيش ورؤسـاء الأجهزة الاسـتخباراتية يدعمون اسـتخدام القوة، وأظهروا

فـي العديـد من الحـالات ازدراءهـم للقانون ولحقوق الإنسـان. وفي المقابـل كان القادة السياسـيون أكثـر توازنًا بشـكل منهجي. ويلفـت في هذا الخصوص إلـى أنه في العام ١٩٥٤ بادرت الاسـتخبارات العسـكرية من دون اطلاع رئيس الحكومة في حينه موشيه شـاريت إلى شـن سلسـلة من الهجمات الإرهابية ضد مصر بهدف خلق صدع بين ذلك البلـد والولايـات المتحدة وبريطانيا. وفي العام ١٩٦٧ حـث الجيش رئيس الحكومة ليفي أشـكول على السـماح له بشـن ضربة هجومية ضد مصر وسورية، وعندما طلب أشكول منه الانتظار تآمر قادته على اعتقاله في سرداب تحت الأرض إلى أن يوافق.

ويرى هذا المحلّل أنه في العقود الثلاثة الماضية أصبح الجيش وأجهزة الاسـتخبارات أكثر حذرًا حيال كسـر القانون. ولقد سـاعد في ذلك التهديد بالمطاردة من جانب محكمة الجنايات الدولية. كما أن أجهزة المؤسسـة الأمنية تتحرك وفقًا للمصلحة القومية لا وفقًا للأيديولوجيـة أو الدين أو الاعتبارات الانتخابية. يضاف إلى ذلك أن كبار ضباط الجيش والاستخبارات متآلفون عن كثب مع طبيعة احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية وثمنه. لكن فوق كل شيء من الممكن تلخيص الصدام بين المؤسستين السياسية والأمنية بكلمتين: بنيامين نتنياهو. فـ«العديد من ضباط الجيش والاستخبارات الذين خدموا تحته يأنفونه. وقال لي عوزي أراد مستشـار الأمن القومي الإسـرائيلي السـابق "لقد قلت لنتنياهو إن شقًا من عدم الثقة قد فتح بينه وبينهم". وقال مئير داغان الرئيس السابق لجهاز الموساد "إنه أسوأ مدير عرفته". وأضاف "ولقد استقلت من وظيفتي لأنني اشمأززت منه"».

ويتابـع بيرغمـان: في العام ٢٠١٠ دخل نتنياهو في عـراك مع داغان وزميلين له هما يوفال ديسـكين الرئيس السـابق لجهاز الأمن الإسـرائيلي العام («الشاباك»)، والجنرال غابـي أشـكنازي رئيس الأركان السـابق في الجيش الإسـرائيلي، حول إيـران. واعتقد الجيش وقادة الاسـتخبارات بأن خطة رئيس الحكومة لمهاجمة المنشـآت النووية الإيرانية كانت مدفوعة سياسـيًا لاعتبارات انتخابية وسـتورط إسـرائيل في حرب غير ضرورية. وبالإضافـة إلى ذلك اعتقدوا أنه كان سـيقوم بها على نحـو غير قانوني متجاوزًا مجلس الـوزراء. وقال لـي داغان «لقد عرفت الكثيرين من رؤسـاء الحكومة ولم يكن واحد منهم مقدسًـا أو نقيًا. لكنهم كلهم تقريبًا لهم ميزة مشـتركة– عندما كانوا يصلون إلى النقطة التي تتقاطع فيها مصلحتهم الشخصية مع المصلحة القومية فإن المصلحة القومية تسود». لكن داغان استدرك قائلًا إن نتنياهو كان حالة استثناء نادرة.

وأخيرًا يشير المحلّل نفسه إلى أن نتنياهو اصطدم مع المؤسسة الأمنية على خلفية الهبّة الشعبية الفلسطينية الأخيرة، حول عدد من القضايا التي تفاوتت بين اقتراحات لتحسين ظروف الفلسـطينيين تحت الاحتلال في الضفة الغربية (عارضها رئيس الحكومة)، وبين

بيرغمان: أصبح الجيش وأجهزة الاستخبارات في العقود الثلاثة الماضية أكثر حذرًا حيال كسر القانون. ولقد ساعد في ذلك التهديد بالمطاردة من جانب محكمة الجنايات الدولية.

«اعتقد الجيش وقادة الاستخبارات بأن خطة رئيس الحكومة لمهاجمة المنشآت النووية الإيرانية كانت مدفوعة سياسيًا لاعتبارات انتخابية وستورط إسرائيل في حرب غير ضرورية».

توجيه اتهامات إلى رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس بالتحريض على «الإرهاب» (يقول جهاز «الشاباك» إنه يساعد في مكافحة «الإرهاب»)، وصولًا إلى اقتراح نتنياهو بإبعاد عائلات «الإرهابيين» (لا يشجع «الشاباك» ذلك، كما أن المدعي العام الإسرائيلي قال إن الإبعاد سيكون غير قانوني). كما يجدر التنويه بأن «الشاباك» والموساد على حد سواء كانا عارضا الحملة العسكرية على «حماس» في غزة في صيف ٢٠١٤ كما اعترضا على إدارة رئيس الحكومة لها.

٤. بدلًا من الإجمال: اكتمال دوائر الهجوم اليميني

بغية توضيح ماذا نقصد بعنوان هذا البدل من الإجمال، نعيد التذكير أنه في سياق مقابلة صحافية مطوّلة أجرتها صحيفة «معاريف» في خريف ٢٠١١ مع عضو الكنيست الليكودي ياريف ليفين (وزير السياحة الحالي)، وكان رئيس لجنة الكنيست (في دورة الكنيست الـ١٨) وأحد أكثر النشيطين في ميدان سن القوانين الرامية إلى تغيير أصول اللعبة الداخلية، حدّد بملء الوضوح بأن غاية هذا التغيير تتمثل في إصابة ثلاثة أهداف على المستوى الإسرائيلي الداخلي.

وهذه الأهداف هي:

- أولًا، المحكمة العليا التي وصفها ليفين بأنها «تيار يساري لنخبة ضئيلة من حي رحافيا الأشكنازي (في القدس الغربية) تتبنى جدول أعمال ما بعد صهيوني»؛
- ثانيًا، وسائل الإعلام التي وصفها بأنها «تمارس حرية التشهير والتحقير»؛
- ثالثًا، منظمات المجتمع المدني اليسارية وأساسًا منظمات حقوق الإنسان التي قال إنها «تلحق أضرارًا فادحة بالسيادة الإسرائيلية».

في يوم ٢٠١٧/٢/٢٢ أعلنت اللجنة المكلفة باختيار القضاة في ختام اجتماع مطوّل عقدته، عن اختيار ٤ قضاة جدد في المحكمة الإسرائيلية العليا. وهؤلاء القضاة هم جورج قرّا نائب رئيس المحكمة المركزية في تل أبيب، ودافيد مينتس (مستوطن) قاضي المحكمة المركزية في القدس، ويوسف ألرون رئيس المحكمة المركزية في حيفا، وياعيل فيلنر قاضية المحكمة المركزية في حيفا. وأعربت وزيرة العدل الإسرائيلية أييلت شاكيد («البيت اليهودي») عن ارتياحها لاختيار هؤلاء القضاة، وقالت إن اختيارهم يلوّح ببوادر التغيير المنشود في اتجاه المحكمة نحو مواقف أكثر محافظة.

وبذا يصيب التغيير المحكمة العليا بعد أن أصاب الإعلام، والمنظمات اليسارية.

وخلال العام ٢٠١٦ أجمع أربعة من الرؤساء السابقين للمحكمة العليا في إسرائيل على أن إسرائيل تشهد سيرورات مثيرة للقلق قد تؤول، في نتيجتها، إلى «إعلان بداية

نهايــة النظــام الديمقراطي في إســرائيل»! وجاء ذلك خلال مقابلة مشــتركة جمعتهم معًا أجرتها صحيفة «يديعوت أحرونوت» لمناسبة الذكرى الـ ٦٨ لإقامة إسرائيل ونشرتها في عددها الاحتفالي الذي صدر يوم ١١ أيار ٢٠١٦.

وهؤلاء الرؤســاء هم: مئير شــمغار (٩١ عاما)، وهو الرئيس الســابع للمحكمة العليا ترأسها لمدة ١٢ عاما من العام ١٩٨٣ حتى العام ١٩٩٥؛ أهارون باراك (٧٩ عاما) الذي تــرأس المحكمة العليا لمدة ١١ ســنة، من العام ١٩٩٥ حتــى العام ٢٠٠٦؛ دوريت بينيش (٧٤ عاما) التي ترأســت هذه المحكمة لمدة ٦ ســنوات من العام ٢٠٠٦ حتى العام ٢٠١٢ وآشــير غرونيس (٧١ عاما) الذي أشــغل المنصب لمدة ثلاث ســنوات حتى العام ٢٠١٥، حيث خلفته الرئيسة الحالية للمحكمة العليا، مريام ناؤور. وفي المجمل، فقد أشغل هؤلاء الأربعة رئاســة المحكمة العليا والجهاز القضائي في إســرائيل ما مجموعه ٣٢ عاما، أي نحو نصف عُمر هذه المحكمة (تأسست في ٢٢ تموز ١٩٤٨).

وأوضحــوا أن ما يثير القلق، الحقيقــي والجاد، ليس هذا التصريح أو ذاك مما يُطلقه السياســيون ضد المحكمة العليا بشــكل خاص والجهاز القضائي بشــكل عام، ولا حتى بعض القوانين ومشاريع القوانين التي تستهدف محاصرة هذه المحكمة وتقييد صلاحياتها بذريعــة «الفاعليــة القضائية الزائدة»، وإنما ما تشــكله هذه التصريحــات وهذه القوانين ومشــاريع القوانين مجتمعة من خط تسلســلي واحد يؤشــر إلى سيرورة واضحة تنطوي على خطر جســيم. وأكدوا أن هذه التصريحات والقوانين، وما يشــبهها من ممارســات وإجراءات، تسبب تآكلًا مستمرًا في موقف الجمهور العام من الجهاز القضائي وفي ثقة الجمهــور بهــذا الجهاز، علما بأن هذه الثقة هي «الســند الأقــوى والمرجعية الأمتن لعمل الجهاز القضائي، ولحريته واستقلاله وموضوعيته، وإذا ما افتُقدت ثقة الجمهور بالمحاكم، فهذا يشكل بداية نهاية النظام الديمقراطي»!

خلال العام ٢٠١٦ أجمع أربعة من الرؤساء السابقين للمحكمة العليا في إسرائيل على أن إسرائيل تشهد سيرورات مثيرة للقلق قد تؤول، في نتيجتها، إلى «إعلان بداية نهاية النظام الديمقراطي في إسرائيل»!

وفــي ســياق الحديث عن الهجوم المتواصل الذي تتعرض لــه المحكمة العليا من جانب سياسيين، برلمانيين ووزراء، وخاصة من اليمين الإسرائيلي، والذين انضمت إليهم أيضًا وزيرة العدل الحالية، أييلت شاكيد، اعتبر رؤساء المحكمة السابقون أن الوزيرة، بمسلكها هذا، تتصرف بما يتناقض مع مسؤوليتها الرسمية في الدفاع عن المحكمة وحمايتها من أي هجوم يستهدف ممارسة الضغوط عليها، وترهيبها أو إجبارها على التواطؤ قضائيًا مع رغبة السياسيين وتشكيل ختم مطاطي لتوجهاتهم.

كما تطرق القضاة الأربعة إلى واقع أن دولة إســرائيل ما تزال من دون دســتور برغم مرور ٦٨ عامًا على تأسيســها، واعتبروا أنه من الضروري جدًا أن تضع الدولة لنفســها «دستورًا مناسبًا».

الهوامش

١ انطوان شلحت، فصل المشهد السياسي، تقرير مدار الاستراتيجي ٢٠١٦

٢ يونتـان ليـس، مصـدر سياسـي: «ليبرمان في حالـة إحباط مـن المفاوضات الائتلافيـة وغير مبال لمسـتقبله السياسـي»، هآرتس، ٢٠١٥/٥/٤

٣ ٢٠١٦/٥/١٨ طال شيلو، ليبرمان هناك ما يمكن الحديث عنه ونتنياهو دعاه للقاء في اليوم نفسه، موقع واللا، http://news.walla.co.il/item/2962261 (آخر مشاهدة: ٢٠١٧/٢/٢)

٤ عكيفـا فايتـس، عشـرة جديـدة: معارضـة واسـعة فـي الليكـود لحكومـة وحـدة وطنيـة، موقـع بهـول، ٢٠١٦/٥/٣١ http://www.bhol.co.il/101645/%D7%9E%D7%9B%D7%A9%D7%95%D7%9C-%D7%97%D7%93%D7%A9-%D7%94%D7%AA%D7%A0%D7%92%D7%93%D7%95%D7%AA-%D7%A8%D7%97%D7%91%D7%94-%D7%91%D7%9C%D7%99%D7%9B%D7%95%D7%93-%D7%9C%D7%9E%D7%9E%D7%A9%D7%9C%D7%AA-%D7%90%D7%97%D7%93%D7%95%D7%AA.html (آخر مشاهدة: ٢٠١٧/٢/٢)

٥ موقع «واي نت»: عضو جديد في الليكود: «الظل»، يواف الياسي، (٢٠١٦/٨/٣) على الرابط
www.ynet.com.il/articlesL0,7340,4-48366800.html (آخر مشاهدة: ٢٠١٧/٢/١٦). أنظر الرابط: www.20.co.il.

٦ وردت هذه المعطيات في الموقع الرسمي لـ«مجلس المستوطنات في يهودا والسامرة» (الضفة الغربية)– (ييشع)، أنظر http://www.myesha.org.il/?CategoryID=251&ArticleID=6681. (آخر مشاهدة: ٢٠١٧/٢/٣)

٧ هذا الجدول زودني به مشكورًا الزميل برهوم جرايسي.

٨ Aluf Benn, "The End of the Old Israel", Foreign Affairs, July- August, 2016.
متوفر على الرابط:
https://www.foreignaffairs.com/articles/israel/2016-06-08/end-old-israel (آخر مشاهدة: ٢٠١٧/٢/٣)

٩ المصدر السابق.

١٠ طال دهان، حقوق الإنسان في إسرائيل– عرض الوقائع، صفحة جمعية حقوق المواطن. ٢٠١٦/١٢/٢٩، على الرابط:
http://www.acri.org.il/ar/?p=5173 (آخر مشاهدة: ٢٠١٧/٣/١٢)

١١ سـليم سـلامة، وزيرة العدل الإسرائيلية «العلمانية» تنشـر مقالًا تعرض فيه «رؤيتها وتصورها»، ملحق «المشهد الإسرائيلي»، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية– مدار، ٢٠١٦/١٠/١٨

١٢ المصدر السابق.

١٣ ألوف بن، مصدر سابق.

١٤ افتتاحية هآرتس، يجب توجيه التحية إلى نائب رئيس الأركان، هآرتس، ٢٠١٦/٥/٦

١٥ دانييل بلتمان، إسرائيل تذكّر أكثر فأكثر بألمانيا النازية عام ١٩٣٣، هآرتس، ٢٠١٧/١/٥

١٦ رونين برغمان، «الجيش الإسرائيلي يتجه إلى حرب ضد ساسة الدولة»، «نيويورك تايمز»، ٢٠١٦/٥/٢١

١٧ أمنـون لـورد، «الصوت الأميركي في قيادة الجيش الإسـرائيلي»، موقع «ميدا» اليميني على شـبكة الانترنت، Mida.org.il /author/Annon lord ٢٠١٦/٥/١٠. آخر مشاهدة: (٢٠١٧/١/٣).